

## الأصول الشرعية التي تقوم عليها دراسة الأديان

د. سلطان بن عبد الرحمن العميري

أستاذ مشارك بقسم العقيدة، في جامعة أم القرى، مكة،

soamairi@uqu.edu.sa

**مستخلص.** تتحصل فكرة البحث في جمع الأصول الشرعية التي ينبغي على الدارس المسلم أن يعتمد عليها، ويستحضرها في أثناء دراسته للأديان، حتى يكون على بصيرة من عمله، ولأجل أن يكون محققاً للانضباط العلمي فيما يقرره ويتبناه وفيما ينقده ويخشاه، وينضم إليها الإشارة إلى عدد من الأصول التي تناقضها، حتى يكون الدارس المسلم على خُبر بما يناقض ما يعتمده في بحثه ولا يعارضه في مسيرته. فجمعت فكرة البحث بين الجانب البنائي والجانب النقدي، فالقارئ لهذا البحث يقف على ما يجب الاعتماد عليه من الأصول الشرعية في دراسته للأديان، وعلى قدر مما يجب عليه الحذر منه والابتعاد عنه. وقد اعتمدت في البحث على المنهج الاستقرائي والمنهج المقارن والمنهج النقدي. وخرجت من البحث بنتائج متعددة، منها: ضرورة الاهتمام بالأصول الشرعية لكل العلوم، ومنها غزارة المضامين الشرعية المتعلقة بدراسة علم الأديان، ومنها: ضرورة الاهتمام بالمناهج الغربية الحديثة في دراسة الأديان وإفراد كل واحد منها بأبحاث نقدية مخصصة.

**الكلمات المفتاحية:** الأصول - الدين - الشرعية - النقائض - الأديان

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.. أما بعد: فإن من أهم ما ينبغي على المسلم الاهتمام به في خوضه غمار العلم والمعرفة أن يحرص على ضبط الأصول التي دلت عليها النصوص الشرعية، فإن هذه الأصول تعد ميزانا يضبط به المسلم تصرفاته وتحركاته في ساحات البحث.

ومن أهم المجالات التي يحتاج فيها الدارس المسلم إلى تلك الأصول الشرعية مجال دراسة الأديان؛ لأن هذا المجال كثرت فيه الاتجاهات والنزاعات والتوجهات، وتتنوع فيه الآراء والتصورات، واختلفت فيه النتائج

والخلاصات، فالمسلم في حاجة شديدة إلى معرفة الأصول الشرعية التي يعتمد عليها في تحديد المسار الصحيح بين تلك المسارات، والميزان الصحيح في تفكيك تلك المنظومات.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث، فجوهر فكرته تتحصل في تحديد الأصول الشرعية التي ينبغي على الدارس المسلم أن يعتمد عليها ويستحضرها في أثناء دراساته للأديان، حتى يكون على بصيرة من عمله، ولأجل أن يكون محققاً للانضباط العلمي فيما يقرره ويتبناه وفيما ينقده ويخشاه.

وضمن إليها ذكر كثير من المزاем التي تناقض الأصول الشرعية، حتى يكون الدارس المسلم على خُبر بما يناقض ما يعتمد عليه في بحثه ولا يعارضه في مسيرته.

فجمعت فكرة البحث بين الجانب البنائي والجانب النقدي، فالقارئ لهذا البحث يقف على ما يجب الاعتماد عليه في دراسته للأديان، وعلى ما يجب الحذر منه ونفيه من الأصول.

يمكن أن تجعل حقيقة هذا البحث مقارنة بين الأصول الشرعية الإسلامية والأصول الغربية في دراسة الأديان، ولكنني لم أشأ أن أجعله كذلك؛ لأن ذكري للمزاем المنتشرة في الدراسات الغربية عن الأديان لم يكن مقصوداً بالأصالة في البحث، وإنما ذكرت باعتبارها مناقضة للأصول الشرعية الإسلامية، ولأجل هذا لم أتوسع في دراستها ولا في ذكر الأوجه في نقدها.

فالفكرة الجوهرية للبحث متمركزة حول بيان الأصول الشرعية التي تقوم عليها دراسة الأديان، ولما كان تمام البحث في هذه الأصول وكمال بيانها مستلزماً لبيان قدر مما يناقضها جاء ذكر تلك الأصول الغربية في دراسة الأديان. **أهمية البحث وأسباب اختياره:**

ترجع أهمية البحث وأسباب اختياره إلى عدد من الأمور:

**الأمر الأول:** عمق أثر الأصول الشرعية في ضبط مسيرة البحث والخوض في غماره.

**الأمر الثاني:** عظم مكانة الأديان في حياة الإنسان وضرورة ضبط مسالك دراستها.

**الأمر الثالث:** كثرة الاضطراب والاختلاف في مجال دراسة الأديان.

**الأمر الرابع:** الكشف عما تتضمنه النصوص الشرعية من معانٍ ضابطةٍ للتعامل مع الدراسات المتعلقة بالأديان.

**الأمر الخامس:** إبراز ما يتميز به المنهج الإسلامي عن المناهج الأخرى المبيّنة له في دراسة الأديان.

**الدراسات السابقة:**

لم أقف -بعد البحث والتتقيب- عن دراسة سابقة ركزت على فكرة البحث الجوهرية، بحيث أنها تقصد إلى استقراء النصوص الشرعية واستخراج الأصول الكلية التي يجب أن تقوم عليها دراسة الأديان، وذكر أهم ما يناقضها من أصول الدعاوى عند دارسي الأديان، فهذه الفكرة لم أجد من خصها ببحث مفرد ولا ببحث ضمن كتاب.

**المنهج المتبع:**

اعتمدت في هذا البحث على منهج الاستقراء، فهو الأساس في فكرته، بحيث قدمت باستقراء النصوص الشرعية واستخلاص ما يمكن أن يعد أصلاً في دراسة الأديان، ويقوم على المنهج المقارن، فقد قدمت بالمقارنة بينه الأصول الشرعية والأصول المناقضة لها في دراسة الأديان، ويقوم على النقدي، فقد قدمت بنقد عدد من القضايا والأفكار، سواء كانت متعلقة بالأصول الشرعية أو بما يناقضها.

**خطة البحث:**

ينقسم بنيران البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة، ففيها بيان فكرة البحث وأهميته وخطته.

وأما التمهيد، ففيه بيان مفهوم الدين لغة واصطلاحاً، وبيان أهمية الأصول الكلية لدراسة الأديان.

وأما المبحث الأول، ففيه بيان الأصول الشرعية المتعلقة بأصل الدين ومكوناته.

وأما المبحث الثاني، ففيه بيان الأصول الشرعية المتعلقة بعلاقة الأديان ومقارنتها.

وأما المبحث الثالث، ففيه بيان الأصول الشرعية المتعلقة بمنهج دراسة الأديان.

وأما الخاتمة، ففيها بيان أهم النتائج والتوصيات.

**التمهيد****أولاً: مفهوم الدين لغة واصطلاحاً:****الدين لغة:**

يرجع معنى الدين في اللغة إلى معانٍ، من أظهرها معنى الانقياد والذل، يقال: دان للرجل يدين له، إذا انقاد وتذلل

له، يقول ابن فارس: "الدال والياء والنون أصل واحد إليه يرجع فروعه كلها. وهو جنس من الانقياد، والذل. فالدين:

الطاعة، يقال دان له يدين ديناً، إذا أصحب وانقاد وطاع. وقوم دين، أي مطيعون منقادون"<sup>(1)</sup>.

ومنه قوله ﷺ: "الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت"<sup>(2)</sup>، أي: الفطن الذكي من ألزم نفسه وأرغمها على

الانقياد والطاعة"<sup>(3)</sup>.

ومنه قوله ﷺ: "أريد من قريش كلمة تدين لهم بها العرب"<sup>(4)</sup>، أي: تخضع لهم العرب وتتقاد وتطيع"<sup>(5)</sup>.

(1) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس (319/2).

(2) أخرجه الترمذي (2459)، وابن ماجه (4260).

(3) انظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (148/2).

(4) رواه الترمذي (3232)، وأحمد (2008).

(5) انظر: النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير (148/2).

### الدين اصطلاحاً:

اختلفت الآراء والاتجاهات كثيراً في بيان مفهوم الدين، فأصحاب كل اتجاه يعرفون الدين بناء على ما تقتضيه أصولهم، فظهرت أنواع من التعاريف للدين<sup>(1)</sup>، وثم خلط أيضاً بين تعريف الدين من حيث هو وبين تعريف الدين الصحيح، فعلماء الإسلام يغلب عليهم تعريف الدين الصحيح، ولهذا تراهم ينصون على أنه وضع إلهي يدعو أصحاب العقول السليمة إلى قبول ما جاء به الرسول ﷺ<sup>(2)</sup>، أو نحوها من الجمل. ومن الصعب جداً ذكر كل تلك الآراء في هذا الموضوع من البحث، فإن ذلك مما يطول به البحث ويخرج عن مقصوده.

ومن أقرب التعاريف التي قيلت في بيان مفهوم الدين وأجمعها ما ذكره محمد دراز، حيث يقول: "الاعتقاد بوجود ذات -أو ذوات- غيبية علوية، لها شعور واختيار، وتصرف وتدبير في الشؤون التي تعني الإنسان، اعتقاد من شأنه أن يبعث الإنسان إلى مناجاة هذه الذات، رغبة ورهبة في خضوع وتمجيد"<sup>(3)</sup>. فهذا التعريف يشمل كل صور الدين، سواء الصحيح منها أو الباطل، ويستوعب أصول المكونات التي لا بد منها في كل دين.

### ثانياً: أهمية الأصول الكلية في دراسة الأديان:

البحث في الأصول التي يجب أن تقوم عليها دراسة الأديان من أهم ما يحتاجه الدارس المسلم، وذلك أن الأديان اشترك في دراستها أصناف مختلفة في أصولها ومنطلقاتها، وكل صنف ينطلق من مسلماته الكلية، ويستخلص النتائج بناء على أصوله المنهجية، سواء العقديّة منها أو البحثية. ولأجل هذا يجد الدارس المسلم للأديان أمامه أكواما من الأفكار والنظريات متناقضة تمام التناقض مع أصول الإسلام، سواء في تفسير الأديان المنحرفة أو في تفسير الإسلام وما يتعلق به. فلا جرم أن ضبط الأصول الشرعية الصحيحة التي يجب أن تقوم عليها دراسة الأديان، له أهمية بالغة وأثر عميق، ويمكن أن تُبين تلك الأهمية في الأمور التالية:

**الأمر الأول:** أن ذلك يعين على ضبط التصور الصحيح عن دين الإسلام وعن سائر الأديان الأخرى، فالبحث في الأصول الكلية من أقوى ما يساعد على عمق الفهم، ومن أعلى ما يفضي إلى إدراك الحقائق، وهذا مما يعين على الانضباط العلمي والاستدلالي.

(1) انظر: في الدين المقارن، محمد كمال جعفر (19-25)، والدين بحوث ممهدة لدراسة الأديان، محمد دراز (28-52)، وفلسفة الدين في الفكر الغربي، إحسان الحيدري (17-46).

(2) انظر: التعريفات، الجرجاني (105).

(3) الدين بحوث ممهدة لدراسة الأديان (52).

**الأمر الثاني:** أن ذلك من أقوى ما يعين على إدراك الفروق المميزة بين الأديان، فإن الدارس للأديان سيقف على عدد كبير منها، وبينها من التداخل والفروق قدر كبير، فسلامة الأصول الكلية عنده وإدراكه لها يعينه على فهم ما بين تلك الأديان من فروق.

**الأمر الثالث:** أن ذلك من أقوى ما يعين على إدراك الفروق بين المناهج المختلفة في دراسة الأديان، فالمطالع للمصنفات في تاريخ الأديان ومقارنتها يجد كما كبيرا من المناهج المختلفة في مسالك دراستها للأديان، فحسن تصور تلك الأصول الكلية وعمق العلم بها يعين على معرفة ما يمتاز به المنهج الإسلامي الصحيح عن تلك المناهج المنحرفة.

**الأمر الرابع:** أن ذلك من أقوى ما يعين على معرفة مكامن الغلط والانحراف في الأديان نفسها، وفي المناهج المادية العلمانية التي اعتمدت في دراسة الأديان، فإن كل خائض في علم كثرت فيه الانحرافات وشارك فيه أصحاب المناهج الغالطة لا بد له من أصول كلية يعتمد عليها في النظر إلى ما سيقف عليه من أفكار ومذاهب وعقائد، ويستند إليها في محاكمتها وتمحيصها.

ومتى ما جهل الدارس تلك الأصول الكلية أو فرط فيها فإنه سيقع لا محالة في أغلاط علمية وتصورية كثيرة، وسيكون جاهلا بمكامن الغلط فيما بُني عليه، وستمر عليه انحرافات لا يعرف عمقها، أو يقدم نقدا قاصرا لها.

**الأمر الخامس:** انضباط الرؤية ووضوحها، إدراك الأصول المنهجية قبل الانطلاق في العملية البحثية من أشد ما يساعد على انضباط الرؤية والمواقف، سواء المواقف البنائية منها أو النقدية، لأن البلوغ إلى تلك الأصول بمثابة التحصل على الميزان الدقيق الذي توزن به المواقف الجزئية المختلفة، وفقدان الميزان أو عدم انضباطه يستلزم بالضرورة فقدان الاتساق واضطراب الرؤية في الآراء والمواقف.

يقول ابن تيمية في بيان ضرورة العلم بالأصول الكلية: "لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية تُردُّ إليها الجزئيات؛ ليتكلم بعلم وعدل، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت؟ وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات، وجهل وظلم في الكليات، فيتولد فساد عظيم"<sup>(1)</sup>.

(1) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (203/19).

## المبحث الأول

### الأصول المتعلقة بأصل الدين ومكوناته

**الأصل الأول:** أن التدين أمر فطري بالنسبة للإنسان، فقد دلت النصوص الشرعية على أن التدين نابع من فطر الناس، وأنهم جميعاً جبلوا على أن يعبدوا الله تعالى ويوحده، ومعنى فطرية التدين: أن الناس خلقوا خلقة تقتضي أن يحبوا الله تعالى ويتذللوا له ويفردوه بالعبادة والتأله.

يقول تعالى: ( فَأَقْرَمَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ) [الروم:30]، ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: "ما من مولود إلا ويولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة، هل تجدون فيها من جدعاء حتى تكونوا أنتم تجدونها؟"<sup>(1)</sup>.

ومن مقتضيات هذا الأصل: أن التعبد لله تعالى ملازم لمسيرة بني آدم، وهو الأصل فيهم، فالمسلم إذن يملك أصلاً وقاعدة يحاكم إليها كل الأقوال التي قيلت في نشأة الدين في حياة الناس.

ومن أهم فوائد هذا الأمر أن الدارس للأديان يدرك أن الأصل في البشرية الإقرار بوجود الله تعالى وأن إنكاره ليس هو الأصل فيهم ولا هو الغالب عليهم في العصور الغابرة، يقول ابن تيمية: "إثبات ربين للعالم لم يذهب إليه أحد من بني آدم، ولا أثبت أحدٌ إلهين متماثلين ولا متساويين في الصفات ولا في الأفعال، ولا أثبت أحد قديمين متماثلين ولا واجبي الوجود متماثلين، ولكن الإشراك الذي وقع في العالم إنما وقع بجعل بعض المخلوقات مخلوقة لغير الله في الإلهية، بعبادة غير الله تعالى واتخاذ الوسائط ودعائها والتقرب إليها، كما فعل عباد الشمس والقمر والكواكب والأوثان وعباد الأنبياء والملائكة أو تماثيلهم ونحو ذلك، فأما إثبات خالقين للعالم متماثلين فلم يذهب إليه أحد من الأدميين"<sup>(2)</sup>.

ومن مقتضيات هذا الأصل: أن الدين لا يمكن أن يختفي من حياة الناس، فلا يمكن للمجتمعات البشرية أن تصل إلى مرحلة تترك فيها الدين وتذهب إلى غيره؛ فالدين غير قابل للاضمحلال من حياة الناس، بل هو من المكونات الأساسية فيها.

**ويناقض هذا الأصل الشرعي عدد من المزاعم الباطلة، من أشهرها:**

**الزعم الأول:** الادعاء بأن الدين طارئ على حياة الإنسان، فكثير من دارسي الأديان يذهبون إلى أن الدين أمر داخل على الحياة الإنسانية، وأنه من صنع الإنسان الجاهل، ويؤكدون على أن الإنسانية كانت تعيش في أول

(1) أخرجه البخاري (6599)، ومسلم (2658).  
(2) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية (156/5).

أمرها بلا دين.

وهذا الناقض مبني على الناقض السابق، فإن كثيرا من دارسي الأديان حين اعتمدوا في دراستهم للأديان على فرضية التطور، فإن مقتضى ذلك أن الدين لم يكن في حياة الإنسان ثم طرأ عليها؛ لأنه إذا كان أصل نشأة الإنسان ناتجة عن التطور فكذلك ما يتعلق بتفاصيل تلك النشأة، ومن أظهرها الأديان، فالإنسان في توهمهم عاش مدة من الزمن بلا دين، ثم طرأ عليه الدين شيئا فشيئا، حتى اكتملت صورة الأديان عبر الزمن<sup>(1)</sup>.

وهذا التصور غير صحيح، ويدل على عدم صحته أمور، منها:

**الأمر الأول:** أنه مبني على فرضية غير مسلمة، وما زالت محلا للخلاف والتجاذب، ولا تغيد إلا مجرد الظنون، كما سبق بيانه.

**الأمر الثاني:** أنه على التسليم بصحة هذه الدعوى، فإنها تنقض نفسها بنفسها، وذلك أن كثيرا من الذين يدعون هذه الدعوى يقررون في الوقت نفسه بأن الشرك هو الأصل في دين الإنسان، وهذا يتناقض مع دعواهم بأن الدين الإنساني تطور من البساطة إلى التعقيد والتركيب، فإن التوحيد بسيط والشرك معقد ومركب؛ لأنه مبني على تعدد الآلهة، فعلى مقتضى قولهم يجب أن يكون التوحيد هو الأصل في دين الإنسان لا الشرك!<sup>(2)</sup>.

**الزعم الثاني:** الادعاء بأن سبب إقبال الناس على التدين راجع إلى أسباب مادية متعلقة بحياة الناس وليس راجعا إلى الفطرة.

فحين ذهب كثير من دارسي الأديان إلى أن الدين طارئ على حياة الإنسان، اضطروا إلى أن يوجدوا سببا يفسرون به تمسك المجتمعات الإنسانية بالأديان، فأنحصرت أقوالهم في الأسباب المادية المتعلقة بحياة الإنسان.

فذكر بعضهم أن السبب راجع إلى الشعور بالخوف من مظاهر الطبيعة، فاخترع الناس الإيمان بالله ليتخلصوا من تلك المخاوف<sup>(3)</sup>، وذكر بعضهم أن السبب راجع إلى الجهل بأسرار الطبيعة، فحين كان الناس يرون أمورا لا يعرفون لها تفسيراً اخترعوا الإيمان بالله ليفسروا من خلاله تلك الأسرار<sup>(4)</sup>، وذكر بعضهم أن سبب التدين راجع إلى التعلق بالأرواح الميتة، فزعموا أن الناس كانوا يرون بعض الموتى في الأحلام، وظنوا أن تلك الأرواح لها سلطة وتأثير في الحياة، فسعوا إلى إرضائها عبر طقوس معينة، ثم تطور بهم الأمر إلى أن قاموا بعبادتها<sup>(5)</sup>، وذكروا أسبابا غير ذلك<sup>(6)</sup>، وكلها تشترك في أنها أسباب مادية متعلقة بحياة الإنسان منافية للمعنى الفطري.

(1) انظر: الدين بحوث ممهدة لدراسة الأديان، دراز ص/80.

(2) انظر: مدخل لدراسة الأديان، عبد الله سمك ص/594.

(3) انظر: الفلسفة وقضايا الحياة - حوارات مع برتراند رسل ص/27، وقصة الحضارة، ول ديورانت (99/1)، ووهم المستقبل، فرويد ص/29، 30.

(4) انظر: العلم المرح، نيته ص/142، 215، ووهم المستقبل، فرويد ص/46-47.

(5) انظر: نشأة الدين، علي سامي النشار ص/31-33، والدين، دراز ص/133، وتاريخ الأديان وفلسفتها، طه الهاشمي ص/66.

(6) انظر: في الدين المقارن، محمد كمال جعفر ص/39-56، وفلسفة الدين في الفكر الغربي، إحسان الحيدري ص/47-78، وبحوث في مقارنة

وهذه الأقوال في تفسير نشأة الدين في حياة الإنسان باطلة، ويدل على بطلانها عدد من الأمور، منها: الأمر الأول: أنها مبنية على الظنون والأوهام، ولم يقدم أصحابها أي دليل يدل على صحتها، وإنما هي ظنون مجردة، ادعوا أنها تفاسير علمية صحيحة، فالمجتمعات الإنسانية الأولى لا نملك عنها معلومات كافية يمكن الاعتماد عليها في تحديد طبائعها ومنشأ تصرفاتها، وعدم إقامة الدليل على الدعوى قدر كافٍ في منع قبولها والتسليم بها.

ويزيد الدارس المسلم في هذا الأمر أن لديه أخبارا من الوحي المعصوم تخبره بأن الدين ملازم للحياة الإنسانية، وأنه نابع من الفطرة، وأن كل الناس جبلوا على الإيمان بالله تعالى وتوحيده، فيكف يصح أن يترك هذه الأخبار الموثوقة ويعتمد على ظنون وأوهام؟

الأمر الثاني: أن أصحاب تلك الدعوى وقعوا في التعميم الزائف، فإنه على التسليم بأن هناك ما يدل على أن بعض المجتمعات الإنسانية كان السبب الأول عندها في الدفع إلى التدين راجعا إلى الخوف أو إلى الجهل بأسرار الطبيعة أو التعلق بأرواح الأموات، فإن مجرد وجود هذا الأمر لا يسوغ تعميمه على كل الأديان، وعلى كل المجتمعات الإنسانية، وكل ما قدموا من مسوغات على التسليم بصحته فإنه لا يعدو أن يكون متعلقا بمجتمع أو بعدد منها، ولا يملكون حجة تسوغ لهم تعميم نتائجهم على كل المجتمعات الإنسانية في كل المراحل التاريخية على كل الأديان المعروفة في التاريخ البشري.

الأصل الثاني: أن كل الأمم الإنسانية جاءتها رسل من الله تعالى، كما في قوله تعالى: (أَهْرَبْتُ عَلَيْهِ وَ لَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ) [النحل:36].

يقول ابن كثير في بيان معناها: "بعث في كل أمة رسولا، أي: في كل قرن من الناس وطائفة رسولا، وكلهم يدعو إلى عبادة الله، وينهى عن عبادة ما سواه: (فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ) ، فلم يزل تعالى يرسل إلى الناس الرسل بذلك، منذ حدث الشرك في بني آدم في قوم نوح الذين أرسل إليهم نوح، وكان أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض إلى أن ختمهم بمحمد -صلى الله عليه وسلم- الذي طبقت دعوته الإنس والجن في المشارق والمغرب"<sup>(1)</sup>.

ويقول تعالى: (ك ك ك) [يونس:47]، يقول الطبري في بيان تفسيرها: "يقول تعالى ذكره: ولكل أمة خلت قبلكم أيها الناس رسول أرسلته إليهم، كما أرسلت محمدا إليكم، يدعون من أرسلتهم إليهم إلى دين الله وطاعته"<sup>(2)</sup>. ومقتضى هذا الأصل: أن الأديان التي أنزلها الله كثيرة؛ لأن الأمم البشرية كثيرة، فلا يكاد يحصى عدد الأمم التي

الأديان، أحمد السايح ص/37-72.

(1) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (570/4).

(2) جامع البيان عن تأويل أي القرآن، الطبري (99/15).



انقسمت إليها سلالة بني آدم.

ومن مقتضياته: أن الأديان المنزلة من الله طبقت مراحل التاريخ البشري، لأن الخبر الإلهي نصّ على أن كل أمة جاءها رسول، ولم يقيده بمرحلة زمنية محددة، فمعنى ذلك: أن في كل المراحل التي مرت بها البشرية كان فيها دين منزل من الله تعالى، ولا يلزم أنا نعلم تفاصيل ذلك الدين أو أن نخبر بها، كما قال تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ) [غافر: 78].

**الأصل الثالث:** أن التوحيد هو الأصل في دين الناس، فنصوص الوحي ذكرت أن الأصل في دين الناس التوحيد لله تعالى، وأن الإشراك به في العبادة والربوبية طارئ على الجنس البشري، ويعد انحرفاً عن النهج المستقيم الذي كانت عليه.

فقد كان آدم أبو البشر عليه السلام نبياً مؤمناً موحداً وكذلك أبنائه، ثم حدث الشرك في قوم نوح بعد عشرة قرون، كما قال تعالى: (وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي (البقرة: 213)، قال ابن عباس في تفسيرها: "كان بين نوح وآدم عشرة قرون، كلهم على شريعة من الحق. فاختلّفوا، فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين" (1).

وفي بيان وجه الدلالة من هذه الآية يقول الطبري: "دليل القرآن واضح على أن الذين أخبر الله عنهم أنهم كانوا أمة واحدة، إنما كانوا أمة واحدة على الإيمان ودين الحق دون الكفر بالله والشرك به. وذلك أن الله جل وعز قال في السورة التي يذكر فيها يونس: (اللَّهُ ذَلِكُ الْدِينُ الْقَيُّمُ وَلَنُكْرِبُ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُبِينًا إِلَيْهِ وَآتَقُوهُ وَأَفِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا) [يونس: 19]، فتوعد جل ذكره على الاختلاف لا على الاجتماع، ولا على كونهم أمة واحدة، ولو كان اجتماعهم قبل الاختلاف كان على الكفر، ثم كان الاختلاف بعد ذلك، لم يكن إلا بانتقال بعضهم إلى الإيمان، ولو كان ذلك كذلك لكان الوعد أولى بحكمته جل ثناؤه في ذلك الحال من الوعيد؛ لأنها حال إنابة بعضهم إلى طاعته، ومحال أن يتوعد في حال التوبة والإنابة، ويترك ذلك في حال اجتماع الجميع على الكفر والشرك" (2).

وعن عياض بن حمار المجاشعي، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال ذات يوم في خطبته: "ألا إن ربي أمرني أن أعلمكم ما جهلتم، مما علمني يومي هذا، كل مال نحلته عبداً حلالاً، وإنني خلقت عبادي حنفاءً كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهن عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به

(1) أخرجه الطبري في تفسيره (521/3).

(2) جامع البيان عن تأويل أي القرآن، الطبري (630/3).

سلطاناً" (1).

فهذا الحديث صريح في أن الله تعالى خلق بني آدم على الدين الحق المستقيم، ثم طرأ عليهم الانحراف عنه إلى الأديان الباطلة.

ويشكل على هذا الأصل أمران:

الأمر الأول: ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير قوله تعالى: (وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ) [البقرة: 213] أنه قال: " (وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾ ) يقول: كانوا كفارا، ( ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ) " (2).

والجواب: أن هذا أثر ضعيف سندا، وهو مخالف لما جاء عن ابن عباس نفسه في تفسير هذه الآية، فقد جاء عنه أنه قال: " كان الناس على شريعة من الخلق، فاختلّفوا" (3)، ولهذا انتقد الطبري ذلك الأثر، وبين مخالفته للقرآن (4).

الأمر الثاني: ما جاء في الحديث القدسي أن الله تعالى يقول: "يا عبادي كلّم ضال إلا من هديته" (5)، فظاهره يدل على أن الناس كلهم على الضلالة إلا من هداه الله.

ولكن الصحيح أن المراد بهذا الحديث: بيان فقر الناس إلى الله تعالى في كل شؤونهم، وأن الإنسان لا يصل إلى تفاصيل ما ينجيه يوم القيامة إلا بفضل الله وعطائه، فلا بد له من أن يسأل الله الهداية والتوفيق، ومثله قوله تعالى: (ك ك د ) [الضحى: 7]، والمراد: وجدك غير عالم بما علمك من الكتاب والحكمة، كما قال تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ نَقُومَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ بِأَمْرٍ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُم مِّنَ الْأَرْضِ (الشورى: 52)، فالإنسان يولد مفطورا على قبول الحق، فإن هداه الله سبب له من يعلمه الهدى، فصار مهتديا بالفعل بعد أن كان مهتديا بالقوة، وإن خذله الله قبض له من يعلمه ما يغير فطرته (6).

ومقتضى هذا الأصل أن الدارس المسلم يملك أصلا يحاكم إليه كل النظريات التي تفسر أصل نشأة الدين في حياة الإنسان.

ومن مقتضياته أن المسلم يعلم من خلالها أن البشرية لم تمر بمراحل حتى وصلت إلى التوحيد، وإنما كانت على

(1) رواه مسلم (2865).

(2) أخرجه الطبري في جامع البيان عن تأويل أي القرآن (625/3)، وانظر في تضعيفه: مجموع الفتاوى، ابن تيمية (490/1)، وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير (569/1).

(3) أخرجه الطبري في جامع البيان في تأويل أي القرآن (621/3)، وغيره.

(4) انظر: جامع البيان عن تأويل أي القرآن (621/3).

(5) رواه مسلم (2577).

(6) انظر: جامع العلوم والحكم، ابن رجب (39/2).

التوحيد من أصلها، فمفيدة التوحيد لم تتطور ولم تتشكل بمراحل حتى وصلت إلى ألا يعبد إلا الله وحده، بل هي ملازمة للدين الذي هو الأساس في تاريخ البشرية. ويعارض هذا الأصل الزعم بأن الشرك هو الأصل في دين الناس، والادعاء بأن أول دين عرفه الناس هو تعدد الآلهة، ثم طرأ عليهم الشرك<sup>(1)</sup>. وهذا الزعم غير صحيح ولا يصح أن يجعل مستندا منهجيا يعتمد عليه في دراسة الأديان؛ لعدد من الأمور، منها:

**الأمر الأول:** أن عددا من الدراسات التاريخية للحضارات القديمة انتهت إلى تقرير أن الأصل في دين الإنسان هو التوحيد وليس الشرك، ومن أشهر علماء الأديان الذين قرروا أن الأصل في دين الإنسان التوحيد: العالم المشهور لانج؛ فإنه قرر أن الإنسانية بدأت بالتوحيد، ثم طرأ الشرك عليها، واستند إلى دراسات عدد من الباحثين قاموا بها على بعض المجتمعات البدائية، واعتمد على الأسس العقلية الفكرية كمبدأ السببية وغيره<sup>(2)</sup>. وفي تأكيد أن التوحيد أصل الدين الإنساني يقول ماكس مولر: "إن هذه الآلهة المجسمة ليست إلا تمثيلا طرأ على الإنسان بعد تلك الفكرة الطبيعية، وبناءً على هذا فقد ركع آباؤنا وسجدوا أمام الله الحق، حتى قبل أن يجسروا على الإشارة إليه باسم"<sup>(3)</sup>، وذكر "أن الناس كانوا في أقدم عهودهم على التوحيد الخالص، وأن الوثنية عرضت عليهم بفعل رؤسائهم الدينيين"<sup>(4)</sup>.

فالقول بأن أول دين الإنسان هو الشرك معارض بمثله من الأقوال، فلا يصح أن يجعل أصلا يعتمد عليه في دراسة الأديان دون غيره مما لا يقل عنه في الثبوت والدلالة. فإذا انضاف إلى القول بأن الأصل في دين الإنسان التوحيد دلالة نصوص الوحي، وهي أقوى في الثبوت والدلالة، كان أولى بالتقديم وبأن يجعل الأصل المعتمد في دراسة الأديان.

**الأمر الثاني:** أن طائفة الصابئة المندائيين يؤمنون بالتوحيد، وتصرح كتبهم المقدسة عندهم بالتوحيد لله تعالى في عبادته وخلقه، وقد أكد عدد من أبناء هذه الطائفة الباحثين بناء على ما عندهم من وثائق أن ديانتهم من أقدم الديانات الإنسانية المعروفة، إن لم تكن أقدمها، وينسبون كتابهم إلى آدم عليه السلام<sup>(5)</sup>، وذكروا أن دين الصابئة المندائيين مما هو مدون في كتبهم يتلخص في أنهم يؤمنون بتوحيد الله واليوم الآخر، وبالحساب والعقاب والجنة

(1) انظر: الدين بحوث ممهدة لدراسة الأديان، محمد دراز (104).

(2) انظر: الاجتماع الديني، الخشاب ص/137، والدين، دراز ص/104-105، وانظر أقوالا أخرى لعلماء الأديان في تقرير هذا المعنى: العودة إلى الإيمان، هيثم طلعت ص/138.

(3) المستقبل للإسلام، محمد فريد وجدي ص/5.

(4) تفصيل آيات القرآن الحكيم، جول لأبوم، مقدمة المترجم ص/7.

(5) انظر: المقدمة التي كتبها نعيم بدوي وعضبان رومي-وهما من الصابئة. لكتاب "الصابئة المندائيون"، الليدي دراوور ص/20، وانظر: تاريخ الصابئة المندائية، محمد عمر حمادة ص/41-44، الصابئون حرائيين ومندائيين، ورشدي عليان ص/18، 66، 74.

والنار<sup>(1)</sup>.

وهذا يدل على أن الإيمان بتوحيد الله تعالى في عبادته وخلقه للكون كان معروفاً عند ديانة من أقدم الديانات المعروفة في التاريخ الإنساني، فحالها مقدم على حال غيرها من الأديان الشركية التي هي متأخرة عنها في الزمن. **الأصل الرابع:** أن التوحيد هو أساس الدين الصحيح ولبه، ومعنى هذا الأصل: أن الحقيقة الأولية في كل دين أنزله الله تعالى هي توحيد سبانه، وإفراده بكل ما يختص به من الخصائص، ومن أخص ذلك إفراده سبحانه بالعبادة، فالتوحيد هو العقيدة الأساسية في كل الأديان التي دعت إليها الرسل، وهو العقيدة المحورية.

فمقصد بعثة الرسل وأساس دعوتهم ومنتهى أعمالهم وغاية جهادهم وقطب الرحي في حياتهم والعقيدة التي حولها يندنون ومنها يقصدون وإليها يرجعون وفيها يبذلون، هي: عبادة الله وحده، وغرس عقيدة العبودية في عقول الناس وقلوبهم، وإنكار عبادة كل ما سواه من الأوثان وغيرها.

ولما ذكر القرآن مناظرات الرسل لأقوامهم بين أن كل رسول يبدأ أول ما يبدأ في دعوته لقومه بالدعوة إلى العبودية لله، فقال عن نوح: (فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَهٗ قَانُونَ ﴿٦١﴾ وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَبُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ (الأعراف:59)، وقال عن هود: (الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بُدَّ لِلَّهِ لِيَخْلُقَ اللَّهُ ذَلِكَ الَّذِي يُفِيئُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُعْلَمُونَ) (الأعراف:65)، وقال عن صالح: (لِلَّذِينَ حَنِيمًا فِطَرْتَهُ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا بُدَّ لِلَّهِ لِيَخْلُقَ اللَّهُ) (الأعراف:73)، وقال عن شعيب: (يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَبُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٣٧﴾ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَلِكَ) (الأعراف:85)، وواضح من طريقة شعيب في دعوته أنه جعل الدعوة إلى العبودية محورا أساسيا ثم بعد ذلك بين لوازم هذه العبودية.

ومع أن كل الأديان المنزلة دعت إلى توحيد الله تعالى إلا أن عقيدة التوحيد في الإسلام تميزت بمميزات لا توجد في غيرها من الأديان.

**والمميزات التي يمكن أن ترصد للتوحيد في الإسلام متعددة، من أهمها:**

**الميزة الأولى:** الوضوح، فمفهوم التوحيد يتصف بالوضوح الشديد في التشريع الإسلامي، فلا غموض فيه ولا إشكال، ولا تقارب فيه بين حقيقة الخالق وخواصه وصفاته وحقوقه وبين حقيقة المخلوق وخواصه وصفاته وحقوقه، فالتوحيد في الإسلام يقوم على النفي والإثبات، وهذا من أقوى صور تأكيد التوحيد ونفي الشرك، ويقوم على تساوي الناس كلهم في علاقتهم مع الله، فلا فضل لأحد منهم إلا بالتقوى، ولا يوجد بين الله تعالى وبين أحد من مخلوقاته

(1) انظر: الصابون حرانين ومندانين ص/21.

علاقة خاصة، لا علاقة نسب ولا شراكة ولا غيرها.

ومن وضوح التوحيد في الإسلام: أن كل شخص يمكنه أن يصل إلى ربه ويتعبد له بنفسه بما شرعه له من أحكام من غير حاجة إلى واسطة أحد من المخلوقين، وأما الرسل فهم مجرد مبلغين عن الله تعالى وحيه وما يريده، ليسوا شركاء في العبادة والخضوع.

ومن وضوح التوحيد في الإسلام: أن صفات الله تعالى وكمالاته واضحة للمؤمنين، فالناس ليسوا في حاجة إلى غير ما جاء في الوحي من توضيح صفات ربهم، وذلك الوصف يبين أن الله عز وجل لا يمكن أن يماثله أحد من المخلوقين، ولا يمكن لأحد من البشر أن يصل إلى كماله الخاص به، ولأجل هذا خلت مساجد المسلمين من الصور التي تصور فيها الآلهة المعبودة عند أصحاب الأديان المنحرفة، فإن معابد الأديان المنحرفة لا تكاد تخلو من الصور التي فيها تصوير لمعبوداتهم الباطلة<sup>(1)</sup>.

**الميزة الثانية:** الشمول، ومعنى ذلك: أن التوحيد في الإسلام ليس مجرد عقيدة مفردة يقوم بها المسلم في وقت محدود، وإنما هي عبادة شاملة لكل الأعمال والأفعال وكل مجالات الحياة، فحياة المسلم كلها تكون مشمولة بتوحيد الله سبحانه، فالتوحيد روح تسري في كل حياة المسلم، وتشمل كل تصرفاته وأفعاله.

ويدل على هذه الخاصية قوله تعالى: ﴿فَأَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ﴾ [الأنعام: 162-163]، فهذه الآية تبين منزلة التوحيد في الإسلام، وتدل على ميزة من أهم مميزاته، فهو عبادة شاملة لجميع حياة الإنسان بكل أحوالها، فلا شيء في حياة الإنسان إلا وهو لله تعالى لا لأحد سواه.

**الميزة الثالثة:** الكثرة، ومعنى هذه الميزة: أن نصوص الوحي في الإسلام أكثر من الحديث عن التوحيد، وأكثر من تنبيه الناس عليه في كل مناسبة، فتارة يذكر حقيقته، وتارة يذكر منزلته وفضله، وتارة يذكر أدلته وبراهينه، وتارات أخرى يذكر أخبار أهله، وما حصل لهم في الدنيا وسيحصل لهم في الآخرة.

وفي تصوير هذه الكثافة يقول ابن القيم: "غالب سور القرآن، بل كل سورة في القرآن فهي متضمنة لنوعي التوحيد، بل نقول قولاً كلياً: إن كل آية في القرآن فهي متضمنة للتوحيد، شاهدة به، داعية إليه، فإن القرآن: إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، فهو التوحيد العلمي الخبري، وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع كل ما يعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبية، وإما أمر ونهي، وإلزام بطاعته في نهيه وأمره، فهي حقوق التوحيد ومكملاته، وإما خبر عن كرامة الله لأهل توحيده وطاعته، وما فعل بهم في الدنيا، وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده؛ وإما خبر عن أهل الشرك، وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحل بهم في العقبي من العذاب،

(1) انظر: التوحيد، مضامينه على الفكر والحياة، إسماعيل الفاروقي ص/74، 321، والدين والإبداع، مصطفى عبده ص/249.

فهو خبر عن خرج عن حكم التوحيد، فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم<sup>(1)</sup>. وهذه الكثافة في الحديث عن التوحيد لا توجد في غير نصوص الوحي في الإسلام، فالحديث عن التوحيد في الأديان الأخرى -إن وجدت- لا يناسب منزلته ومحوريته.

**الميزة الرابعة:** علو الشأن، ومعناها: أن عقيدة التوحيد هي القاعدة التي تقوم عليها جميع العبادات، فلا تصح عبادة بدونها ولا يدخل أحد الجنة بدونها، ولا يخرج من النار أحد بعد عقوبته بدونها، فعقيدة التوحيد هي جوهر الإسلام، وأساس بنائه، ومنطلق أحكامه، فكل شيء في الوجود موحد لله، وقصده سبحانه هو قبلة كل ما في الكون، فقد اعتبر الإسلام عقيدة التوحيد هي هدفه الأول وغايته الكبرى، فالتوحيد على هذا المستوى وفي هذا الشمول هو مقوم الإسلام الأول.

**الميزة الخامسة:** قوة الإثبات، ومعنى هذه الميزة: أن الإسلام لم يجعل التوحيد مجرد تشريع طلبى، وإنما ذكر من الحجج ما يثبت صحته في نفسه، ويقوي تأثيره في نفوس المسلمين، ولم يترك الإسلام لأحد إقامة الأدلة على التوحيد، وإنما ذكر من البراهين أجلاها، ومن الحجج أقواها، فبرهن على أصول التوحيد، وأقام أركانها بما لا يدع مجالاً للريب فيها أو التردد.

ومن فوائد هذه المميزات: أنها تعد بمثابة المعايير التي يمكن أن تحاكم إليها الأديان الأخرى في موقفها من الدين، وبمعرفة تلك المميزات يملك الدارس المسلم منهجا واضحا في الحكم على الأديان وتقويمها حين يقوم بدراساتها. ومن فوائدها: أن تحدد للدارس المسلم أولوياته في التعامل مع الأديان، فإنه إن قصد إلى نقدها وتقويمها فأول ما يجب عليه النظر في جانب التوحيد، وكذلك إن قصد دعوة أهلها إلى الدين الحق، فإن أول ما يجب عليه دعوتهم إلى التوحيد وإفراد الله تعالى بكل ما يحتص به من معاني الربوبية والألوهية والأسماء والصفات.

## المبحث الثاني

### الأصول المتعلقة بعلاقة الأديان ومقارنتها

**الأصل الأول:** أن الأديان ليست سواء، وإنما هي منقسمة إلى ما هو حق صحيح، وإلى ما هو باطل منحرف، ونصوص الوحي صريحة في ذلك، قال تعالى: (بَدِئُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ وَهُوَ أَهْوَبُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ) [آل عمران: 85]، فإن مقتضى هذه الآية أن الدين الصحيح منحصر في دين الإسلام الذي جاء به كل الأنبياء، وختم بدين الإسلام الذي جاء به النبي ﷺ.

ومقتضى هذا الأصل أن الدارس المسلم لا يتعامل مع الأديان على أنها سواء في الصحة والاستقامة، وإنما يتعامل

(1) مدارج السالكين، ابن القيم (417/3).

معها بمبدأ الصواب والخطأ، والاستقامة والانحراف، وأن الصواب والاستقامة منحصرة في دين الإسلام الذي جاء به النبي ﷺ.

فترى الباحث المسلم يبحث عن مواضع الانحراف في الأديان الأخرى ويحرص على كشفها وإقامة الأدلة على بطلانها وبان موقفه منها.

فالدارس المسلم لا يؤمن بإمكانية الجمع بين الأديان ولا بوحدة الأديان، بل هو على النقيض من ذلك، فليس عنده دين صحيح إلا دين الإسلام، ولا يمكن الجمع بينه وبين غيره من الأديان وجعلها شيئاً واحداً.

وليس من شرط ذلك أن ينص الدارس الشرعي على كل انحراف أو أن يتوسع في ذلك في التفاصيل، وإنما المقصود أن المسلم الدارس للأديان حين يلج في بحثه لديه تلك المقدمة يعتقد أنها في قلبه، حتى ولو اختار المنهج المقارن المجرد في عرضه لبحثه.

ومن أشهر الأمثلة على ذلك ما صنعه البيروني، فإنه ذكر أن غرضه من كتابه إنما هو العرض والحكاية، حيث يقول: "ليس الكتاب كتاب حجاج وجدل حتى أستعمل فيه بإيراد حجج الخصوم ومناقضة الزائغ منهم عن الحق وإنما هو كتاب حكاية"<sup>(1)</sup>، إلا أنه مع ذلك فثمة حق لا بد أن يُعرف بإزاء ذلك الباطل الذي حكاها، فيقول: "وإنما حكيت هذا ليعرف بإزائه حسن الحق ويزداد ما باينه عند المقايسة قباحة"<sup>(2)</sup>، وذكر أن من مقاصد تأليفه للكتاب أن يكون عوناً لمن أراد مناظرة أهل الهند في أديانهم المنحرفة، حيث يقول: "ولمّا أعاد الأستاذ أيده الله مطالعة الكتب ووجد الأمر فيها على الصورة المتقدّمة حرص على تحرير ما عرفته من جهتهم ليكون نصرة لمن أراد مناقضتهم وذخيرة لمن رام مخالطتهم"<sup>(3)</sup>.

**الأصل الثاني:** أن الإسلام هو الدين المهيمن على كل الأديان، والفرق بين هذا الأصل والأصل الأول، أن الأول يتعلق بمطلق الصحة، وهذا يتعلق بمعنى الهيمنة، وهي قدر زائد على مجرد ثبوت الصحة.

وقد وُصف الإسلام بالهيمنة في قوله تعالى: (الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٧﴾ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ [المائدة:48].

ويرجع معنى الهيمنة إلى الشهادة والحفظ والمراقبة، يقول الطبري: (لَكُمْ مِّنْ ) ، يقول: "أنزلنا الكتاب الذي أنزلناه إليك، يا محمد، مصدقاً للكتب قبله، وشهيداً عليها أنها حق من عند الله، أميناً عليها، حافظاً لها، وأصل الهيمنة: الحفظ والارتقاب. يقال: إذا رَقِبَ الرجل الشيء وحفظه وشهده: قد هيمن فلان عليه، فهو يُهيمن هيمنة، وهو عليه

(1) تحقيق ما للهند من مقبولة في العقل أو مردولة، أبو الريحان البيروني ص/16.

(2) المرجع السابق ص/77.

(3) تحقيق ما للهند من مقولة ص/15.

مهيمين" (1).

وقد اختلف المفسرون في معنى قوله: (لَكُمْ مِنْ ) ، فقيل: شاهداً، وقيل: حاكماً، وقيل: مصدقاً، وقيل: مؤتمناً، والخلاف فيها متقارب، ولهذا بعد أن ذكر ابن كثير الأقوال التي قيلت في معنى الآية قال: "هذه الأقوال كلها متقاربة المعنى، فإن اسم المهيمين يتضمن هذا كله، فهو أمين وشاهد وحاكم على كل كتاب قبله، جعل الله هذا الكتاب العظيم، الذي أنزله آخر الكتب وخاتمتها، أشملها وأعظمها وأحكمها حيث جمع فيه محاسن ما قبله، وزاده من الكمالات ما ليس في غيره؛ فلهذا جعله شاهداً وأميناً وحاكماً عليها كلها" (2).

فيكون المعنى: أن الإسلام بكتابه المحفوظ شاهد على كل الأديان، ومراقب لها، وحافظ لها بما يتضمنه من العقائد والتشريعات من الانحراف والضلال؛ لأنها تمثل المعيار الذي يحكم به على كل ما عداها. فالهيمنة الإسلامية تعني أن الإسلام أتى بما هو صواب في الأديان السابقة، فهو شاهد عليها ومصدق لها، وأنه يقدم المعايير المستقيمة التي يميز بها بين الصحيح والمنحرف من الأديان، وفوق ذلك كله فهو يحفظ الدين الصحيح إلى قيام الساعة بحفظ مصادره وأحكامه.

فالهيمنة الثابتة للإسلام مفهوم مركب من الشاهد والحكم والحفظ.

ومن مقتضيات ذلك أن الإسلام دين كامل شامل، فهو محيط بكل ما يحتاجه الناس من الأديان، في الجوانب العملية والروحية وغيرها، قال تعالى: (أَلْحَكِمُوا ۗ صَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنَ [الأنعام:38]).

ومن مقتضيات ذلك أن الإسلام يغني عن كل الأديان الأخرى، فهو الدين الوحيد الذي يكفي عن غيره من الأديان بما فيه من تشريعات وأحكام، فكل ما في الأديان السابقة من خير وصلاح قد اشتمل عليها الإسلام وزاد فيها. ومن مقتضيات ذلك أن الإسلام دين عالمي؛ فهو الدين الصالح لكل من يعيش على الأرض من الأمم البشرية؛ لأن كل مقومات الدين الصحيح مجتمعة فيه (3).

ومما يؤكد هيمنة الإسلام من خلال تاريخ الأديان: ثبوت تأثير الإسلام فيما حوله من الأديان، فإن عدداً من الأديان ظهرت فيها موجات من التصحيح لعدد من العقائد والتشريعات بناء على تأثرها بما جاء به الإسلام، وقد ظهر هذا الأمر في عدد من التصحيحات التي قام بها البروتستانت في النصرانية، وكذا في الهندوسية وغيرهما (4). وفائدة هذا الأصل في دراسة الأديان أن المسلم يجعل الإسلام معياراً يحكم به على كل ما يقابله من الأديان الأخرى، فأصول الإسلام وتشريعاته وأحكامه هي الأصل الذي ينطلق منه، ويحاكم إليه، ولهذا لما ذكر البيروني

(1) جامع البيان عن تأويل أي القرآن، الطبري (486/8).

(2) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (128/3).

(3) انظر في هيمنة الإسلام: تاريخ الأديان، محمد خليفة حسن ص/253-266.

(4) انظر في تأثير الإسلام في الأديان الأخرى: تاريخ الأديان ص/263-264.



مقالات أهل الهند واليونان في الأديان قال: "لهذا أستشهد من كلام بعضهم على بعض بسبب الاتفاق وتقارب الأمرين لا التصحيح، فإن ما عدا الحق زائغ والكفر ملّة واحدة من أجل الانحراف عنه"<sup>(1)</sup>.

**ويناقض الأصلين - الأول والثاني - عدد من المزاعم، منها:**

**الزعم الأول:** القول بوحدة الأديان، أو القول بالأديان الإبراهيمية وغيرها من المزاعم المتفقّة معها في المعنى. فإن أظهر ما يدل على بطلانها أن أهل تلك الأديان أنفسهم يرون غيرهم على ضلال وكفر وانحراف، فكيف يصح مع ذلك أن يقال بأن الأديان واحدة أو أن اليهودية والنصرانية والإسلام تمثل حقيقة واحدة.

ومن المعاني المستقرة عند دارسي الأديان كل دين منها له خصائص لا توجد في غيره مما عداه، وقد تزيد هذه الخصائص أو تنقص<sup>(2)</sup>، ووجود هذه الخصائص يؤكد أن تلك الأديان لا يمكن أن تمثل حقيقة واحدة.

ويزيد الأمر وضوحاً عند الدارس المسلم ظهور النصوص الشرعية التي تبين بطلان كل ما عدا دين الإسلام، وأن اليهود والنصارى ليسوا على ملّة إبراهيم عليه السلام، وأنهم خرجوا عن نهجه وشرعته، كما في قوله تعالى: وكما في قوله تعالى: (مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ)، فهذا تكذيب صريح من الله تعالى لدعوى اليهود والنصارى من أنهم على ملّة إبراهيم عليه السلام، وتبرئة لهم منه، وأنهم لدينه مخالفون، وحكم منه تعالى لأهل الإسلام ولأمة محمد صلى الله عليه وسلم أنهم هم أهل دينه، وعلى منواجه وشرائعه، دون سائر أهل الملل والأديان غيرهم<sup>(3)</sup>.

**الزعم الثاني:** الادعاء بأن الأديان كلها متأثرة ببعضها، وأن اللاحق منها ينقل عن السابق، وأن دين الإسلام بخصوصه ما هو إلا مجرد نقل عن الأديان الأخرى.

فعدد من دارسي الأديان ينطلقون من أن الأديان ما هي إلا شيء واحد يتشكل عبر الأزمان، ولا فرق في ذلك بين الأديان الخرافية الباطلة وبين الأديان التي لها أصل كتابي، ولا فرق بين الأديان التي ليس لها مصادر محفوظة وبين الأديان التي لها مصادر محفوظة معلومة.

من أشهر من تبني هذه الدعوى العالم الشهير جيمس جورج فريزر في كتابه "الغصن الذهبي" الذي حاول فيه إثبات أن الأديان ما هي إلا عبارة عن تطوير لخرافات الشعوب القديمة، وسعي إلى حشد أمثلة كثيرة ليتوصل من خلالها إلى الربط بين الأديان وبين مظاهر الخرافات والأساطير عند تلك الشعوب<sup>(4)</sup>.

وتبني هذه الدعوى بعض المستشرقين في خصوص الإسلام، فزعم بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم استعار

(1) تحقيق ما للهند من مقولة، البيروني ص/21.

(2) انظر: تاريخ الأديان، محمد خليفة حسن (52، 112، 154، 200).

(3) انظر: جامع البيان في تأويل آي القرآن (485/5).

(4) انظر: الغصن الذهبي، جيمس فريزر ص/8، 9، 35، 54.

بعض العقائد من مصادر الوثنية العربية، وزعم بعضهم أنه استعارها من الحنفاء في الجزيرة العربية، وزعم بعضهم أنه استعارها من المصادر اليهودية والنصرانية، واعتمادهم في ذلك كله على قضية التشابه<sup>(1)</sup>.

**وهذه الدعوى باطلة، ويمكن إثبات بطلانها بعدد من الأمور، منها:**

**الأمر الأول:** أن هذه الدعوى قائمة على مقدمة غير صحيحة، وهي إثبات تأثر المتأخر بالمتقدم بمجرد التشابه، وهذا غير صحيح، فالتشابه قد يكون راجعا إلى الاشتراك في الأصول، وقد يكون راجعا إلى مجرد الاتفاق، وقد يكون راجعا إلى وحدة المنبع.

إن من يدعي بأن الإسلام تأثر بالأديان السابقة عليه، سواء الوضعية منها أو الكتابية، لم يقدم على قوله دليلا إلا مجرد وجود التشابه النسبي في بعض الأخبار والأحكام، وهذه دعوى مجردة تتضمن القفز على عدد من الاحتمالات هي الأقوى والأصدق.

**الأمر الثاني:** أن المدعين لتلك الدعوى يتحدثون عن الأديان الوضعية وكأنه لم يسبقها أديان أخرى أنزلها الله على البشر قبلها، فما المانع الذي يمنع من أن تلك الأديان الوضعية الخرافية استفادت قدرا من عقائدها وشعائرها من بعض الأديان التي أنزلها الله على الرسل من قبل، ثم زادوا فيها وحرفوا؟

ويقوي هذا الوجه عند الدارس المسلم أن من الأصول الشرعية التي يعتمد عليها في دراسته أنه ما من أمة إلا وقد بعث فيها رسولا، وأن الرسالة الإلهية إلى البشر ابتدأت من آدم عليه السلام.

**الأمر الثالث:** أن المدعين لتلك الدعوى وقعوا في التضخيم الزائف، فإنهم حين وجدوا بعض الأمور التي يظهر فيه التشابه بين الأديان ضخموا ذلك غاية التضخيم، وأعرضوا عن حجم الاختلاف الكبير بينها، فالاختلاف الواقع في الأديان في التوحيد مثلا كبير جدا، وخاصة بين الإسلام وبين غيره من الأديان، فلماذا يعرضون عن هذا الحجم الكبير ويضخمون من حالة التشابه، مع أن لها تفسيرها هو الأقرب إلى العقل.

**الأصل الثالث:** أن الأديان الباطلة في الإسلام ليست على نسق واحد، وإنما هي مختلفة متنوعة، ومن أهم صور تنوعها أن بعضها له أصل وكتاب منزل من السماء، ولكنه محرّف ومبدل، وبعضها ليس له أصل، وإنما هو من وضع الإنسان من أساسه، ومما يدل على ذلك قوله تعالى: (اللَّهُ الَّذِي فَطَرَ النَّاسَ عَلِيمًا لَا يُبَدِّلُ لِيَخْلُقَ اللَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مِّنْ بَيْنِ إِلَيْهِ وَأَنْتَوُهَا وَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا ) [المائدة: ٥]، ومما يدل على ذلك قوله ﷺ عن المجوس: "سُنُّوا بِهِمْ سَنَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ"<sup>(2)</sup>.

(1) انظر في هذه الأقوال ونقدها: آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره، عمر رضوان (1/239-368)، وتنزيه القرآن عن مطاعن الرهبان.

(2) أخرجه عبد الرزاق (10028)، وابن أبي شيبه (16581)، وضعفه الألباني في إرواء الغليل (1248).

ومن مقتضيات هذا الأصل أن الدارس المسلم يختلف تعامله مع الأديان المنحرفة، وتختلف مسالك تقويمه لها، ومناهج نقده إياها، فنقد الأديان المنحرفة التي لها كتاب منزل من السماء يختلف عن نقد الأديان الوضعية التي ليس لها كتاب منزل.

فالتزام المسلم بهذا الأصل يجعل دراسته وتحليله للأديان مختلفا عن دراسة العلماني بكل اتجاهاته، فإن من الأصول الكلية التي يقوم عليها الاتجاه العلماني أنه لا فرق بين كل الأديان، فما هي إلا من نتاج البشر.

**الأصل الرابع:** أن الأديان المنزلة من الله تعالى مشتركة في الأصول، ومعنى ذلك: أن الأنبياء الذين أرسلهم الله أجمعوا على الدعوة إلى أصول محددة، واتفقوا على أن الدين مبني عليها.

وفي الإخبار بهذه الحقيقة يقول النبي ﷺ: "الأنبياء إخوة لعلات؛ أمهاتهم شتى ودينهم واحد"<sup>(1)</sup>.

ففي هذا الحديث يشبه النبي ﷺ الأنبياء بالإخوة من الأب، المختلفين في الأمهات، وقد اختلفت مسالك العلماء في بيان وجه الشبه، فذكر بعضهم: أن الأنبياء مختلفون في أزمانهم وبعضهم بعيد الوقت من بعض، فهم أولاد علات إذ لم يجمعهم زمان واحد، كما لم يجمع أولاد العلات بطن واحد<sup>(2)</sup>.

وذكر بعضهم أن وجه الشبه راجع إلى الاشتراك في أصول الدين، فهم يشتركون في الأصل ويختلفون في عدد من الصفات الفرعية، يقول ابن القيم: "النبي صلى الله عليه وسلم شبه دين الأنبياء الذين اتفقوا عليه من التوحيد -وهو عبادة الله وحده لا شريك له والإيمان به وبملأئحته وكتبه ورسله ولقائه- بالأب الواحد لا اشتراك جميعهم فيه وهو الدين الذي شرعه الله لأنبيائه كلهم... وهذا هو دين الإسلام الذي أخبر الله أنه دين أنبيائه ورسله، من أولهم نوح إلى خاتمهم محمد -صلى الله عليه وسلم-، فهو بمنزلة الأب الواحد، وأما شرائع الأعمال والمأمورات فقد تختلف فهي بمنزلة الأمهات الشتى، فإن لقا ح تلك الأمهات من أب واحد، كما أن مادة تلك الشرائع المختلفة من دين واحد متفق عليه"<sup>(3)</sup>.

والأقرب: المسلك الثاني؛ لأنه الأوفق مع وظيفة الأنبياء ودعوتهم.

يقول ابن تيمية في بيان الأصول التي اتفقت عليها الرسل: "الرسل متفقون في الدين الجامع للأصول الاعتقادية والعملية، فالاعتقادية كالإيمان بالله وبرسله وباليوم الآخر، والعملية كالأعمال العامة المذكورة في الأنعام والأعراف وسورة بني إسرائيل، كقوله تعالى: ( نَصْرِينَ ﴿٢٣﴾ فَأَقَمَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ) إلى آخر الآيات الثلاث [الأنعام: 151-153]، وقوله: ( كَخَيْفَتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ ) إلى آخر الوصايا [الإسراء: 23-39]. وقوله: ( ذَلِكَ

(1) أخرجه البخاري (3443).

(2) بدائع الفوائد، ابن القيم (201/3).

(3) المرجع السابق (1161/3)، وقد ذكر الخلاف السابق، ومن قال به.

الذِّبْتُ الْقَيْمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّكَاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴿مُتَّبِعِينَ إِلَيْهِ وَتَقْوَاهُ وَأَقِيمُوا﴾ ( [الأعراف:29]، وقوله: (الْحَكِيمُ ﴿٣٧﴾ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ ) [الأعراف:169]، فهذه الأمور هي من الدين الذي انتقلت عليه الشرائع، كعمامة ما في السور المكية، فإن السور المكية تضمنت الأصول التي انتقلت عليها رسل الله؛ إذ كان الخطاب فيها يتضمن الدعوة لمن لا يقر بأصل الرسالة<sup>(1)</sup>.

ولأجل هذا فإن الإسلام في كثير من موارده في النصوص الشرعية لا يُراد به دين مخصوص، وإنما يراد به الدين المشترك الذي هتف به كل الأنبياء، ويسمى الإسلام العام، ومعناه التعبد لله بما شرع منذ أن أرسل الله الرسل إلى أن تقوم الساعة.

فنوح يقول لقومه: ( ﴿٣٧﴾ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ ) [يونس:72]، وأبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام أمر بدين الإسلام: (نُفِّصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٣٨﴾ بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ ) [البقرة:131]، وأوصى كل من إبراهيم ويعقوب أبناءه قائلاً: ثُمَّ نَصْرِينِ ﴿٣٩﴾ فَأَقْرَجْجَهُكَ لِلدِّينِ ) [البقرة:132]، وأبناء يعقوب يجيبون أباهم: (الذِّبْتُ الْقَيْمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّكَاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ﴿مُتَّبِعِينَ إِلَيْهِ وَتَقْوَاهُ وَأَقِيمُوا﴾ ) [البقرة:133]، وموسى يقول لقومه: (كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٣٨﴾ بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ) [يونس:84]، وقال الحواريون لعيسى: (رَبِّهِمْ وَكَانُوا شَيْعًا كُلُّ ) [آل عمران:52]، وحين سمع فريق من أهل الكتاب القرآن، (فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَانِتُونَ ﴿٣٦﴾ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ) [القصص:53].

فدين الأنبياء عليهم الصلاة والسلام دين واحد، وإن تنوعت شرائعهم: قال تعالى: (فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٣٧﴾ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَكُمْ مِّنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا ) [الشورى:13]. وقال تعالى: (اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُمْ مِّنْ نَّصْرِينِ ﴿٣٩﴾ فَأَقْرَجْجَهُكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ) [المؤمنون:51-52].

ومن إطلاقات الإسلام بهذا المعنى قوله تعالى: (الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ) [آل عمران:19]، يقول ابن كثير: "قوله: (الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ) [آل عمران:19] إخبار من الله تعالى بأنه لا دين عنده يقبله من أحد، سوى الإسلام، وهو اتباع الرسل فيما بعثهم الله به في كل حين، حتى ختموا بمحمد صلى الله عليه وسلم، الذي سد

(1) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (15/159).

جميع الطرق إليه إلا من جهة محمد صلى الله عليه وسلم، فمن لقي الله بعد بعثته محمدًا صلى الله عليه وسلم، بدين على غير شريعته، فليس بمتقبل. كما قال تعالى: (بَدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ) [آل عمران: 85]، وقال في هذه الآية مخبرًا بانحصار الدين المتقبل عنده في الإسلام<sup>(1)</sup>. وفائدة هذا الأصل في دراسة الأديان أنه يعين على معرفة الأصول المشتركة بين الأديان المنزلة، ويساعد على تفسير كثير من الاشتراكات المتحققة بين الأديان، فإن ذلك الاشتراك قد يكون من بقاء الدين المشترك بين الأديان. وسواء كان هذا الاشتراك بين الأديان التي أصلها من الوحي أو بين الأديان الوضعية؛ فإنه لا يمتنع أن تلك الأديان الوضعية قد تأثرت بالأديان السماوية.

ومن مقتضياته أيضا: أن من معايير تقويم الأديان النظر في مقدار اشتغالها على حفظ الضروريات والحاجيات الأساسية في حياة البشر، فإن هذه الأمور من المعاني التي لا يدخلها النسخ، فقد قرر العلماء أن ما نُسخ من شرائع الرسل السابقين هي بعض التفاصيل، أما مجملات الشرائع وكمالياتها وأصولها فهي واحدة متفقة. يقول الشاطبي رحمه الله: "القواعد الكلية من الضروريات والحاجيات والتحسينيات لم يقع فيها نسخ، وإنما وقع النسخ في أمور جزئية، بدليل الاستقراء... بل زعم الأصوليون أن الضروريات مراعاة في كل ملة... وهكذا يقتضي الأمر في الحاجيات والتحسينيات، وقد قال الله تعالى: (فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا) [الشورى: 13]"<sup>(2)</sup>.

**الأصل الخامس:** أن الوحي والأديان المنزلة ختمت بالإسلام، فلا دين بعد دين الإسلام، ولا نبوة بعد نبوة النبي ﷺ. وقد أكد القرآن الكريم على هذه الحقيقة بوضوح كما في قوله تعالى: (الْقَيْمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّكَاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مِّنْ مَّبِينٍ إِلَيْهِ وَاثْقَوْهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾) [الأحزاب: 40]، يقول ابن كثير: "فهذه الآية نص في أنه لا نبي بعده، وإذا كان لا نبي بعده فلا رسول بعده بالطريق الأولى والأخرى، لأن مقام الرسالة أخص من مقام النبوة، فإن كل رسول نبي ولا ينعكس"<sup>(3)</sup>.

وجاء التأكيد على هذا المعنى في السنة النبوية، فعن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتا فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية، فجعل الناس يطوفون به، ويعجبون له، ويقولون: هلا وضعت هذه اللبنة، قال: فأنا اللبنة، وأنا خاتم النبيين"<sup>(4)</sup>، وقال ﷺ:

(1) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (25/2).

(2) الموافقات، الشاطبي (363/3).

(3) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (428/6).

(4) أخرجه البخاري (3535)، ومسلم (2286).

"فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض مسجداً وظهورا، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون"<sup>(1)</sup>.

وبهذا الأصل يملك المسلم معيارا يحكم به على كل من يدعي بأنه يدعو إلى دين موحى إليه من عند الله تعالى، فكل من يدعي هذه الدعوى بعد نزول الوحي على النبي ﷺ فدعواه باطلة.

**الأصل السادس:** أن الإسلام وغيره من الأديان ستبقى إلى قيام الساعة، ومعنى هذا أن الأديان، ومنها الإسلام لن تزول من حياة الناس، وإنما ستبقى مستقرة في المجتمعات الإنسانية إلى قيام الساعة، فلا يمكن أن تعيش الإنسانية بلا دين، ولا يمكن أن يأتي زمان ليس في الأرض دين يتعبد الناس به.

ويدل على الأصل نصوص شرعية عديدة، منها أظهرها قوله ﷺ: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون"<sup>(2)</sup>.

ويشكل على هذا الأصل قوله ﷺ: "لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله"<sup>(3)</sup>.

ولكن العلماء رفعوا هذه المعارضة بعدد من الوجوه، منها أن المراد بالحديث الثاني أنهم لا يزالون على الحق حتى تقبضهم الريح اللينة قريب من يوم القيامة وعند تظاهر أشراتها ودنوها<sup>(4)</sup>.

**ويناقض هذا الأصل الزعم بأن الأديان كلها ذاهبة إلى الاضمحلال**، فقد ذهب كثير من دارسي الأديان إلى أنها لن تبقى في المجتمعات الإنسانية، وأن مصيرها إلى الزوال، وأنه سيأتي زمان على الناس يعيشون فيه بلا أديان، وقد تبني هذه الدعوى شخصيات متعددة، ومن أشهرهم: أوجست كونت، فإنه ذكر أن التاريخ الإنساني يمر بثلاث مراحل متعاقبة، أما المرحلة الأولى فهي المرحلة اللاهوتية، وهي الحالة التي كان فيها الفكر الإنساني يعزو كل الظواهر الطبيعية المختلفة إلى قوى غيبية مفارقة، ويسميها الله، وأما الثانية فهي المرحلة الميتافيزيقية، وهي الحالة التي يفسر فيها الفكر الإنساني كل الظواهر بتأثير الجواهر الميتافيزيقية المجردة، وأما الثالثة فهي المرحلة الوضعية، وهي الحالة التي يقصر فيها النظر الإنساني على بحث الظواهر واستكشاف قوانينها، وترتيب العلاقة بينها، ويتخلى تماما عن النظرة الغيبية الماورائية<sup>(5)</sup>.

**وهذه الدعوى باطلة، ويدل على بطلانها عدد من الأمور:**

**الأمر الأول:** أن هذه الدعوى قائمة على مقدمة باطلة، حاصلها أن الدين ليس شيئا جوهريا في حياة الإنسان،

(1) أخرجه مسلم (523).

(2) أخرجه البخاري (3801)، ومسلم (247).

(3) أخرجه مسلم (117).

(4) انظر: شرح صحيح مسلم، النووي (178/2).

(5) انظر: نحو فلسفة علمية، زكي نجيب محمود ص/45، ولجنة من العلماء السوفييت، الموسوعة الفلسفية ص/297.

وهذه دعوى لم يقدم عليها دليلاً، بل الأدلة تنقضها وتعارضها، فالدين بالنسبة للإنسان جزء أساسي، وعنصر جوهري؛ لكونه أمراً فطرياً جبل الناس عليه، فلا يمكن للبشرية كلها أن تتخلى عنه إلا إذا أمكن لها أن تتخلى عن الفطرة التي جبلت عليها، وهذا أمر مستحيل الوقوع، فمن الممتع أن تجمع البشرية كلها على مناقضة الفطرة. يقول الفيلسوف الفرنسي رينان: "من الممكن أن يضمحل ويتلاشى كل شيء نحبه، وكل شيء نفقده من ملاذ الحياة ونعيمها، ومن الممكن أن تبطل حرية استعمال القوة العقلية والعلم والصناعة، ولكنه يستحيل أن ينمحي التدين أو يتلاشى، بل سيبقى أباد الأبد" (1).

**الأمر الثاني:** أن الشواهد التي اعتمد عليها أصحاب هذه الدعوى لا يمكن الاعتماد عليها في التعميم، فإنهم يعتمدون على ما يرونه في المجتمعات الغربية من سعة دائرة الابتعاد عن التمسك بالدين، فعمموا الحكم على كل المجتمعات وعلى كل الأديان.

وممن نبه إلى هذا الخلل الاستدلالي في تلك الدعوى الباحث المعاصر مالوري ناي، فإنه حين تعرض لقضية انتشار العلمانية، ذكر أن "ما تم تجاهله بوضوح في خصوص هذه الفكرة، أنها تشير تحديداً إلى تقاليد دينية معينة في الثقافة الغربية، أي: الكنائس المسيحية، ولذلك فعندما يتحدث معظم الكتاب عن العلمنة، نجد أنهم يشيرون تحديداً إلى انحدار المسيحية، وليس إلى الانحدار العام للدين" (2).

### المبحث الثالث

#### الأصول المتعلقة بمنهج دراسة الأديان

**الأصل الأول:** الوحي مرجع أصيل في دراسة الأديان، ومعنى هذا: أن الكتاب والسنة يجب أن يكونا من المراجع الأساسية في دراسة الأديان، ومن المصادر الأولية في تقويمها وتفسيرها والحكم عليها. ومرجعية الوحي في الأديان ليست مقتصرة على ذكر الجوانب العقيدية والتاريخية، وإنما هي شاملة لأمر كثيرة. فقد تضمن الوحي مضامين كثيرة تتعلق بالأديان، تزيد من فهمها، وتعين على تقويمها، وتحقق العدل في التعامل معها، وتضمن نصوص الوحي لتلك المضامين متنوع، بعضها جاء بشكل صريح، وبعضها جاء على جهة التضمن والدلالة والإشارة.

ومن تلك المضامين: التأكيد على انقسام الأديان إلى صحيحة وباطلة، وذكر الأصل في ديانة الإنسان، وطبيعة التدين بالنسبة للإنسان، والإشارة إلى قدر من المعايير المعينة على دراسة الأديان، ومناقشة قدر من العقائد الدينية المنحرفة، وقدر من التفاصيل المتنوعة المتعلقة بالأديان وتاريخها والعلاقة بينها، وكل هذه المعاني سيأتي تفصيلها

(1) الإسلام في عصر العلم، محمد فريد وجدي ص/222.

(2) الدين الأسس، مالوري ناي ص/326، وانظر من المرجع ذاته ص/327، 328.

فيما سيأتي من الأصول.

وهذه المضامين متفاوتة فيما تفيده من العلم، فبعضها يفيد القطع وبعضها يفيد الجزم. فالمسلم يملك مصدرا مهما من المصادر المعينة له في دراسة الأديان، ولا يوجد هذا المصدر عند أحد غيره، وبناء عليه فإنه سيختلف عن غيره ممن يدرس الأديان في قدر من المعلومات والمعايير والموازين وغيرها. ولا بد من التأكيد على أن هذا الأصل لا يقتضي انحصار مصادر دراسة الأديان عند الدارس المسلم في الوحي المنزل، وإنما غاية ما يدل عليه أن الوحي يجب أن يكون مصدرا من تلك المصادر. ويناقض هذا الأصل الارتكاز على دراسة المجتمعات البدائية في دراسة الأديان، فقد شاع عند كثير من دارسي الأديان في تحليلهم لطبيعة الدين وتحديد أصوله وعقائده الاعتماد على دراسة المجتمعات البدائية وما كانوا عليه من العادات والقوانين والرسوم والصناعات، فجعلوا تلك الأمور مصدرا من المصادر التي يعتمدون عليها في تحديد طبيعة عقائد الأديان ومقالات أهلها وتصوراتهم. وانطلقوا من أن تلك المجتمعات تمثل الحقيقة الأولى لنشأة الدين عند جنس البشر، وأنها تمثل اللبنة الأولى التي يمكن من خلالها تفسير التدين عند الناس<sup>(1)</sup>.

والمعتمدون على هذا المصدر في دراسة الأديان وقعوا في أغلاط عديدة، من أهمها<sup>(2)</sup>: أنهم في اعتمادهم على دراسة المجتمعات الإنسانية القديمة ليس عندهم إلا بيانات ناقصة ومعلومات فقيرة جدا، فمن المعلوم أن المراحل الأولية من حياة الشعوب الإنسانية لا نكاد نملك عنها إلا اليسير من المعلومات، والباحثون في أحوالها يعتمدون كثيرا على الظن والتخمين؛ ونتيجة لذلك اختلفت النتائج التي توصل إليها الدارسون حول تلك المجتمعات، وتضاربت أقوالهم في توصيفها وتحديد معالمها<sup>(3)</sup>.

وقد تكرر عند عدد من دارسي الأديان التنبيه على صعوبة دراسة أديان ما قبل التاريخ؛ لندرة البيانات عنها ونقص الأخبار حولها، وأكدوا أن تاريخ تلك الأديان متضمن لفجوات لا يُعتمد فيها إلا على الفروض الظنية التخمينية<sup>(4)</sup>. يقول هيرفه روسو في التنبيه على هذه الإشكالية وبيان آثارها المنهجية: "علم الآثار من شأنه أن يلحظ عند أناس ما قبل التاريخ آثارا تدفع بنا إلى وضع اليد على ممارسات ذات طبيعة دينية... ولكن معاني تلك الممارسات لا تزال مكتنفة بالشك في مجملها، ثم إنه من المستطاع قيام الافتراضات الأكثر تناقضا والأشد تأرجحا... لذلك فإن

(1) انظر: الدين بحوث ممهدة لدراسة الأديان، محمد دراز ص/106.

(2) انظر: المرجع السابق ص/108-110، ومدخل لدراسة الأديان، عبد الله سمك ص/592-595.

(3) انظر: المدخل إلى الأنثروبولوجيا، وسام العثمان ص/43-45، وقصة الأنثروبولوجيا، حسين فهم ص/106-107، والدين والبناء الاجتماعي، نبيل السمالوطي (1/73-76)، وعلم الاجتماع ومدارسه، مصطفى الخشاب ص/49-53.

(4) انظر: ديانا العصر الحجري الحديث، جاك كوفان ص/11-23، وأسرار الديانات القديمة، أس. ميغوليفسكي ص/12.



سبيل البحث عن جوهر الدين في آثار الأولين الفاصلة التي في حوزتنا أسلوب لا عدل فيه ولا أمانة<sup>(1)</sup>. وذكر عدد من الدارسين بأن ثمة صعوبات كثيرة تقف في طريق دراسة الأديان القديمة تجعل من الصعب جدا الوصول إلى جزم فيها؛ يقول كلود رفيير: "تعلم الصعوبات التي يواجهها البحث الميداني في مجال الأنثروبولوجيا الدينية: لغات، وأسرار المشاركة، وإخفاء طقوس نادرة، وعقوبات مؤلمة وفاضحة، وروايات أسطورية ناقصة، وعدم إمكانية تسجيل غناء وكلام النساء، وتشويه ترجمات المفسرين، وتبريرات عقلانية يأتي بها المتحدث، والاستعاضة عن الأعمال المكتوبة بتقاليد شفوية، وعند الاقتضاء يسمح تكرار البيانات من قبل مختلف المراقبين بالملاحظات والتصويب"<sup>(2)</sup>.

ويزيد من قوة هذا القادح عند المسلم أن لديه نصوصا شرعية ثابتة تخبره بما كان عليه أبو البشر آدم عليه السلام من توحيد الله والإيمان به، وتخبره بما كان عليه الناس في أول أمرهم حتى طرأ عليهم الانحراف. فلا شك أن هذه المصادر أصدق وأصح من تلك المصادر التي يعتمد عليها كثير من دارسي الأديان في العصور المتأخرة.

وبهذا يدرك الدارس المسلم فضل الوحي عليه، وكيف أنه أمده بمصدر مأمون في معرفته عن الأديان، وكيف خالصه من تلك المصادر الموهومة.

**الأصل الثاني:** أن الإسلام هو الدين الوحيد محفوظ المصادر، ومعنى ذلك: أنه لا يوجد دين من الأديان التي أنزلها الله حفظت مصادره الأصلية المنزلة، وهذا الحفظ شامل للقرآن والسنة.

ويدل على هذا الأصل عدد من الأدلة، بعضها شرعي محض، وبعضها تاريخي واقعي، وتفصيلها مذكور في المصنفات المفردة في هذا الأمر<sup>(3)</sup>.

ومن الأدلة الشرعية على ذلك قوله تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ) [الحجر:9]، والذكر هنا يشمل كل ما أوحى الله به إلى نبيه صلى الله عليه وسلم، فيدخل في الحفظ القرآن والسنة، فلفظ الذكر في القرآن يشملهما كما في قوله تعالى: ( فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَانُونَ ﴿٦١﴾ وَهُوَ الَّذِي ) [النحل:44]، يقول ابن عبد البر: "البيان منه صلى الله عليه وسلم على ضربين: الأول: بيان المجمل في الكتاب العزيز، كالصلوات الخمس في مواقيتها وسجودها وركوعها وسائر الأحكام، الثاني: زيادة حكم على حكم الكتاب، كتحريم نكاح المرأة على عمتها وخالتها"<sup>(4)</sup>. وفي الاستدلال على حفظ كل الوحي يقول ابن حزم: "قال تعالى: (كَيْفَ تَكْفُرُونَ أَنْفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ

(1) الديانات، هيرفه روسو ص/12.

(2) الأنثروبولوجيا الاجتماعية للأديان، كلود رفيير ص/93.

(3) انظر: وثيقة النص القرآني، محمد حسن حسن جبل.

(4) جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر (190/2).

لِقَوْمٍ ( [الحجر:9]، وقال تعالى: ( وَمِنَ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً ) [الأنبياء:45]، فأخبر تعالى أن كلام نبيه صلى الله عليه وسلم كله وحي، والوحي بلا خلاف ذِكْرٌ، والذكر محفوظ بنص القرآن، فصح بذلك أن كلامه صلى الله عليه وسلم كله محفوظ بحفظ الله عز وجل، مضمون لنا أنه لا يضيع منه شيء، إذ ما حَفِظَ اللهُ تعالى فهو باليقين لا سبيل إلى أن يضيع منه شيء، فهو منقول إلينا كله، فلهذا الحجة علينا أبداً<sup>(1)</sup>. ومقتضى هذا الأصل: أن الإسلام هو الدين الوحيد الذي يصح أن يعتمد عليه في بيان معرفة خصائص الأديان المنزلة من عند الله تعالى، وهو الدين الوحيد الذي يصح أن يعتمد عليه في محاكمة الأديان الأخرى. ومن مقتضياته: أن الإسلام هو الدين الوحيد الذي لم يدخله التغيير ولا التبديل في أحكامه، فالوحي الذي نزل على النبي ﷺ ما زال باقياً بين يدي المسلمين، يقرأونه ويتدارسونه ويستنبطون منه ما يحتاجون إليه في دينهم، فالإسلام ليس كالأديان الأخرى التي تبدلت وتغيرت عما كان عليه أصلها الذي نزل من عند الله تعالى.

**الأصل الثالث:** ليس في النصوص الشرعية ما يدل على حصر أعداد الأديان ولا أقسامها، فالصحيح أن عدد الأديان من المسكوت عنه في نصوص الوحي، وكذلك أقسامها الكلية، فليس فيها ما يدل على أنها محصورة في عدد معين.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن نصوص الوحي حصرت عدد الأديان في ستة، وهي المذكورة في قوله تعالى: ( دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾ وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَنِينٌ ﴿٣٦﴾ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ ) [الحج:17].

يقول ابن القيم بعد ذكره لمعنى هذه الآية: "هذه الأصناف هي التي كانت قد استولت على الدنيا من مشارقها إلى مغاربها، فأما اليهود فأكثر ما كانوا باليمن وخيبر والمدينة وما حولها، وكانوا بأطراف الشام مستنلين مع النصارى، وكان منهم بأرض فارس فرقة مستتلة مع المجوس، وكان منهم بأرض العرب فرقة، وأعز ما كانوا بالمدينة وخيبر، وكان الله سبحانه قد قطعهم في الأرض أمماً وسلبهم الملك والعز. وأما النصارى فكانوا طبق الأرض: فكانت الشام كلها نصارى، وأرض المغرب كان الغالب عليهم النصارى، وكذلك أرض مصر والحبشة والنوبة والجزيرة والموصل وأرض نجران وغيرها من البلاد. وأما المجوس فهم أهل مملكة فارس وما اتصل بها، وأما الصابئة فأهل حران، وكثير من بلاد الروم، وأما المشركون فجزيرة العرب جميعها وبلاد الهند وبلاد الترك وما جاورها، وأديان أهل الأرض لا تخرج عن هذه الأديان الخمسة، ودين الحنفاء لا يعرف فيهم البتة"<sup>(2)</sup>.

(1) الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم (95/1).

(2) هداية الحيارى، ابن القيم (236/1).

**وهذا التقرير غير صحيح لأمرين:**

**الأول:** أنه ليس فيها حصر لأديان العالم في هذه الستة؛ لأن تركيبها لا يدل على الحصر، فهو لم يشتمل على أي أداة من أدوات الحصر ولم يسلك أسلوباً من أساليبه، وإنما غاية ما فيها إخبار عن الحكم الذي يشتركون فيه جميعاً، وهو أنهم جميعاً سيفصل الله بينهم.

يقول الطبري: "إن الفصل بين هؤلاء المنافقين الذين يعبدون الله على حرف، والذين أشركوا بالله فعبدوا الأوثان والأصنام، والذين هادوا، وهم اليهود والصابئين والنصارى والمجوس الذي عظموا النيران وخدموها، وبين الذين آمنوا بالله ورسله إلى الله، وسيفصل بينهم يوم القيامة بعدل من القضاء وفصله بينهم إدخاله النار الأحزاب كلهم والجنة المؤمنين به وبرسله، فذلك هو الفصل من الله بينهم"<sup>(1)</sup>.

فالطبري فسر الآية بناء على أنها متضمنة للخبر عن حكم مشترك بين كل تلك الأديان، ولم يجعلها حاصرة لأديان العالم في ذلك الزمان.

وأما ما جاء عن بعض السلف أنه قال في تفسيره لتلك الآية: "الأديان ستة، واحد للرحمن وخمسة للشيطان"<sup>(2)</sup>، فهو لا يدل على أنه فهم من الآية الحصر، وإنما غاية ما في كلامه تقسيم الأديان التي ذكرت في الآية إلى قسمين، ولا شك أنها كذلك، فمحصل كلامه أن أهل الأديان الذين أخبر الله أنه سيفصل بينهم يوم القيامة منقسمون، بعضهم يتبع دين الله وأكثرهم يتبع دين الشيطان، وهذا لا حصر فيه.

**الأمر الثاني:** أن ذلك مخالف لما هو معروف في التاريخ، فثمة أديان كانت موجودة قبل الإسلام وبعده، ويعتقها أقوام كثيرون، ومن أشهر تلك الأديان: الهندوسية في الهند.

فإن قيل: لماذا لم تذكر الأديان الأخرى في الآية؟

قيل: هناك حكم متعددة ومحتملة، ومن أقربها: أن الله ذكر الأديان المشتهرة والمنتشرة في جزيرة العرب وما حولها. ومقتضى هذا الأصل: أن الدارس المسلم للأديان ليس لديه عدد معين من الأديان يحرص على استيعابه بالدراسة والتقويم، وإنما العبرة عنده بالتحقق في الواقع، فكل ما ثبت كونه ديناً يعتنقه قدر من الناس فهو داخل عنده ضمن الأديان القابلة للدراسة والتحليل.

**الأصل الرابع:** أن أكثر الأمم وقعت في الشرك بالله تعالى، فقد أخبرنا الله تعالى بأن أكثر الأمم كانت على الشرك؛ كما في قوله تعالى: (وَمِنَ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا ) [الروم: 42]، وأخبرنا النبي ﷺ بأن عدداً من الأنبياء لم يجدوا من أقوامهم استجابة كبيرة في دعوتهم؛ حيث يقول: "عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ

(1) جامع البيان عن تأويل أي القرآن، الطبري (485/16).

(2) انظر: تفسير ابن أبي حاتم، رقم (13807).

فَجَعَلَ النَّبِيَّ وَالنَّبِيَّانِ يَمُرُونَ مَعَهُمُ الرَّهْطُ وَالنَّبِيُّ لَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ<sup>(1)</sup>.

وفائدة هذا الأصل: أن الدارس المسلم للأديان لا يتفاجأ من كثرة مظاهر الشرك التي يجدها أمامه حين دراسته للأديان، فإن ذلك أمر واقع حقيقة، قد أخبرت عنه النصوص الشرعية بوضوح وجلاء. ومن فوائد هذا الأصل: أن المسلم يتقوى عند الدافع إلى دعوة أهل الأديان إلى التوحيد وإفراد الله تعالى بالعبادة، فلا تكون دراسته مقتصرة على المعرفة العلمية المجردة، وإنما يحرص أن يضيف إليها معاني النصح والتوجيه والإرشاد.

**الأصل الخامس:** هناك فرق في التعامل مع أهل الأديان والتعامل مع الأديان نفسها، ومعنى هذا الأصل: أن المسلم يفرق بين الحكم على الأديان وعقائدها وبين طريقة التعامل مع أهلها، أما الأديان الباطلة وعقائدها فهي داخلية في دائرة الكفر والطاغوت الذي يجب البراءة منه والمنافرة له، والمفاصلة التامة معها، فلا تقارب بين الإيمان والكفر، والتوحيد والشرك أبداً.

وأما أهل الأديان فلهم أحكام مختلفة، فيها تفصيل وتفريق، فيفرق بين المحارب وغير المحارب في التعامل، كما في قوله تعالى: (الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ ۖ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾ بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ) [الممتحنة: 8-9].

فالله تعالى بين في هذه الآية أن جميع أهل الأديان المنحرفة منقسمون إلى محاربين وغير محاربين، وأن غير المحاربين يباح الإحسان إليهم، يقول الطبري: "أولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: عني بذلك: (الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٧﴾) [الممتحنة: 8] من جميع أصناف الملل والأديان أن تبروهم وتصلوهم، وتقسطوا إليهم، إن الله عز وجل عم بقوله: الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم جميع من كان ذلك صفته، فلم يخص به بعضاً دون بعض، ولا معنى لقول من قال: ذلك منسوخ"<sup>(2)</sup>.

وفائدة هذا الأصل أن الدارس المسلم يكون منتبهاً للفرق بين طريقة التعامل مع الدين المنحرف وعقائده وبين التعامل مع أهل الدين، فوجوب الكفر بالدين المنحرف والمفاصلة معه والبراءة التامة منه لا يستلزم المنع من التعامل بالإحسان والبر مع غير المحاربين من أهلها، وإباحة التعامل بالبر والإحسان مع غير المحاربين من أصحاب الأديان المحرفة لا يستلزم التسامح مع الدين نفسه وعدم إعلان البراءة منه.

(1) أخرجه البخاري (5705)، وغيره.

(2) جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري (573/22).

**الأصل السادس:** دراسة الأديان متعددة المقاصد، معنى هذا: أن الدارس المسلم للأديان له مقاصد متعددة من دراسته، وله أهداف متنوعة من عمله.

فمن المقاصد المعتمدة من دراسة الأديان: دعوة أهل الأديان المنحرفة والحرص على هدايتهم للدين الحق، ومن أقوى وسائل ذلك معرفة ما هم عليه من عقائد، فالمسلم يدرس تلك العقائد ويعرف تفاصيلها حتى يكون عالماً بالطرق المؤثرة على دعوة أصحابها.

ومما يدل على هذا المقصد قوله ﷺ لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: "إنك تأتي قوماً أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة ألا إله إلا الله"<sup>(1)</sup>.

ومن المقاصد المعتمدة من دراسة الأديان: الرد على الأديان الباطلة وتقويضها، فإنه لا يمكن نقد باطل قبل تصوره، وكلما قوي تصور الباطل قويت حجة الحق في إبطاله وبيان حقيقة الانحراف فيه.

وتأسيس هذا المعنى جاء في قوله تعالى: ( **ءَايُنِيهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ تَمَّ** ) [العنكبوت:46]، يقول البغوي: "قوله تعالى: ( **ءَايُنِيهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ** ) لا تخاصموهم، (پ پ پ پ) أي: بالقرآن والدعاء إلى الله بآياته والتنبيه على حججه"<sup>(2)</sup>.

وبين البيروني أن من مقاصد تأليفه للكتاب: إغاثة من أراد مناظرة أهل الهند في أديانهم الباطلة، حيث يقول: "ولمّا أعاد الأستاذ أيده الله مطالعة الكتب ووجد الأمر فيها على الصورة المتقدمة حرّص على تحرير ما عرفته من جهتهم ليكون نصرة لمن أراد مناقضتهم وذخيرة لمن رام مخالطتهم"<sup>(3)</sup>.

ومن المقاصد المعتمدة من دراسة الأديان: الرد على شبهاتهم واعتراضاتهم على الإسلام، وهذا معنى مختلف عن نقد أصول دينهم وعقائدهم، فإن لأهل الأديان شبهات كثيرة على الإسلام وأحكامه، ومن القوانين المؤثرة في نقض الشبهات ودحضها معرفة حال المورد لها وما هو عليه من عقائد وتصورات، ليحسن إلزامه وبيان تناقضه واضطرابه.

ومن المقاصد المعتمدة من دراسة الأديان: معرفة حال المنحرفين عن الحق ليحذر المسلم من الوقوع فيها، وليأخذ العبرة والعظة منها، وليحمد المسلم ربه على ما حباه من نعمة الاستقامة على الدين الحق.

ويدل على هذا المقصد قوله تعالى: ( **الْحَكِيمُ** ٢٧ **ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ ( [الأنعام:55]** )، يقول ابن القيم: "الله تعالى قد بين في كتابه سبيل المؤمنين مفصلة وسبيل المجرمين مفصلة، وعاقبة هؤلاء وخذلانه هؤلاء وتوفيقه لهؤلاء،

(1) أخرجه البخاري (1458)، ومسلم (19).

(2) معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي (247/6).

(3) تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مردولة، البيروني ص/159.

والأسباب التي وُفق بها هؤلاء والأسباب التي خذل بها هؤلاء. وجلّى سبحانه الأمرين في كتابه، وكشفهما، وأوضحهما، وبينهما غاية البيان، حتى شاهدتُهما البصائر كمشاهدة الأبصار للضياء والظلام.

فالعالمون بالله وكتابه ودينه عرفوا سبيل المؤمنين معرفة تفصيلية، وسبيل المجرمين معرفة تفصيلية، فاستبانتم لهم السبيلان، كما يستبين للسالك الطريق الموصل إلى مقصوده والطريق الموصل إلى الهلكة؛ فهؤلاء أعلم الخلق وأنفعهم للناس وأنصحهم لهم، وهم الأدلاء الهداة<sup>(1)</sup>.

ويقول: "الله سبحانه يحب أن تُعرف سبيل أعدائه لئلا تُجتنب وتُبغض، كما يحب أن تُعرف سبيل أوليائه لئلا تُحب وتُسلك. وفي هذه المعرفة من الفوائد والأسرار ما لا يعلمه إلا الله؛ من معرفة عموم ربوبيته سبحانه، وحكمته وكمال أسمائه وصفاته، وتعلقها بمتعلقاتها، واقتضائها لآثارها وموجباتها. وذلك من أعظم الدلالة على ربوبيته وملكه وإلهيته، وحبّه وبغضه، وثوابه وعقابه"<sup>(2)</sup>.

**الأصل السابع:** الأديان متفاوتة في أهمية دراستها، فليست كل الأديان على مرتبة واحدة من الأهمية في الدراسة، وإنما بعضها أولى بالدراسة والتوسع فيها من بعض.

وهذا التفاوت في الأهمية يقوم على عدد من الاعتبارات، منها: حضور الدين المدروس في حياة المسلم واحتكاكه به، فالمسلم لا يحتك بكل الأديان، وكثير منها ليس حاضرا في حياته ولا هو قريب الحضور.

وبناء عليه فالتفاوت في أهمية دراسة الأديان يدخله النسبة والاختلاف، فقد يكون دين ما أولى بالدراسة بالنسبة لمسلم دون آخر، فالمسلم الذي يعيش في الهند مثلا، تعد دراسة دين الهندوسية بالنسبة له أولى من دراسة الأديان القديمة في مصر مثلا، والمسلم الذي يعيش في فلسطين مثلا، تعد دراسة اليهودية وما يتعلق بها أولى بالدراسة من الهندوسية.

ومن الاعتبارات المؤثرة في الأهمية: كون الدين من الأديان الكتابية، فلا شك أن الأديان التي لها كتاب منزل من السماء أولى بالدراسة من الأديان الوضعية المحضة من حيث الأصل؛ لأن الأديان الكتابية عندها شائبة من الوحي، وهذا الأمر يجعلها تشترك مع الإسلام في عدد من القضايا.

ومن الاعتبارات المؤثرة في الأهمية: ضخامة الدين وانتشاره، فالأديان الكبيرة والمنتشرة أولى بالدراسة من الأديان الصغيرة أو التي انتشارها قليل.

ويدل على هذا المعنى طريقة القرآن في التعامل مع الأديان، فإن القرآن لم يذكر لكل الأديان الموجودة في زمن نزوله، وإنما ذكر بعضا منها، ومن الحكم في ذلك أن تلك الأديان كانت هي المشهورة في ذلك الزمن، وكان الناس

(1) الفوائد، ابن القيم (157/1).

(2) المرجع السابق (161/1).

يحتكون بأهلها ويتعاملون معهم.

وكذلك فإن اهتمام القرآن بدين المشركين واليهود والنصارى أكثر من غيره؛ لأن دين المشركين أكثر انتشاراً من غيره، ولأن اليهودية والنصرانية لها اشتراك مع الأصل في أصل الوحي المنزل. والأثر المنهجي لهذا الأصل أن الدارس المسلم ليس ملزماً بالاقتصار على الأديان التي ذكرها القرآن الكريم، وإنما ينبغي له أن يهتم بدراسة ما له أثر شرعي وحياتي من الأديان الحاضرة في بلده أو عند قومه. **الأصل الثامن:** تقسيم الأديان متنوع من حيث الحكم، فلا شك أن الدارس للأديان يحتاج إلى تقسيمها إلى أصناف؛ لأنه سيقف على أعداد كبيرة منها، فلا بد له من التقسيم والتصنيف. والتقسيمات التي وضعها علماء الأديان كثيرة، والمسلم في حاجة إلى أن يعرف المعيار الشرعي الذي يعتمده في تقويم تلك التقسيمات.

**ومن خلال النظر في النصوص الشرعية نجد أن تقسيم الأديان يتنوع إلى مسارين:**

**المسار الأول: تقسيم توقيفي،** وضابطه التقسيم الذي جاء معتبراً في النصوص الشرعية، فلا يجوز مخالفته ومعارضته، ويدخل في هذا القسم نوعان:

**الأول:** تقسيم الأديان إلى ما هو صحيح، وإلى ما هو باطل، فهذا التقسيم موقف شرعي لا يجوز مخالفته أبداً.

**الثاني:** تقسيم الأديان الباطلة إلى أديان كتابية وأديان وضعية، فهذا التقسيم موقف شرعي، وله أحكام شرعية لا يجوز مخالفتها، كما سبق بيانه.

**المسار الثاني:** تقسيم اجتهادي، وضابطه: التقسيم الذي لم يرد في النصوص الشرعية، ولكنه لم يتضمن ما يخالف النصوص الشرعية، فالأصل في التقسيمات أنها نوع من الاصطلاح، والقاعدة المشهورة في هذا الباب أنه لا مشاحة في المصطلح ما لم يكن مخالفاً للشرعية<sup>(1)</sup>.

وكثير من التقسيمات التي يذكرها علماء الأديان تدخل في هذا المسار.

ومن ذلك تقسيم الأديان باعتبار وجودها، وهي بهذا الاعتبار تقسم إلى أديان حية، وهي الأديان التي لها وجود وثمة قدر من الناس يعتنقها، وأديان ميتة، وهي الأديان التي لا وجود لها وليس ثمة من يعتنقها<sup>(2)</sup>.

ومن ذلك تقسيم الأديان إلى طبيعة عقائدها، وهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى أديان طبيعية، وهي الأديان التي تستمد عقائدها من الأمور المحسوسة الظاهرة في الطبيعة، وأديان غير طبيعية، وهي الأديان التي تشتمل على عقائد غيبية<sup>(3)</sup>.

(1) انظر: التحبير شرح التحرير، المرادوي (734/4)، وروضة الناظر، ابن قدامة (506/1).

(2) انظر: تاريخ الأديان دراسة وصفية مقارنة محمد خليفة حسن ص/33.

(3) انظر: المرجع السابق ص/34.

ومن ذلك تقسيم الأديان باعتبار عدد من يعتنقها، وهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى أديان كبيرة، وهي الأديان التي يكثر من يعتنقها من الناس، وإلى أديان صغيرة، وهي الأديان التي يقل معتقوها<sup>(1)</sup>.

ومن ذلك تقسيم الأديان من حيث مكانها، وهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى أقسام عديدة، فثمة أديان صينية وأديان هندية وأديان مصرية، وأديان يونانية، وغيرها، ومنهم من يقسم الأديان بحسب مكانها بتقسيم آخر، فيقول: أديان شرقية، وأديان شرق أوسطية، وأديان غربية، وأديان أفريقية، ونحو ذلك من التقاسيم<sup>(2)</sup>.

ومن ذلك تقسيم الأديان باعتبار تاريخها، وهي تنقسم إلى أديان بدائية، وأديان وسيطة، وأديان حديثة، ولبعضهم تقسيم آخر بهذا الاعتبار<sup>(3)</sup>.

ومن ذلك تقسيم الأديان باعتبار مصدرها، وهي بهذا الاعتبار تنقسم إلى أديان كتابية، وهي الأديان التي تعتمد من حيث الأصل على الوحي المنزل من عند الله، وأديان وضعية، وهي الأديان التي تعتمد من حيث الأصل على وضع البشر. وثمة تقسيمات أخرى يمكن أن تتدرج ضمن هذا المسار.

وما من تقسيم من تلك التقاسيم إلا ويمكن أن يورد عليه من الاعتبار قدر صالح، ولكن الغرض من ذكرها في هذا السياق ليس تقرير استقامتها من كل وجه، وإنما بيان كونها تقسيما مباحا من حيث الأصل.

**المسار الثالث:** تقسيم محرم، وضابطه التقسيم الذي يتضمن مخالفة للنصوص الشرعية.

ومن ذلك تقسيم الأديان إلى قسمين: أديان إبراهيمية، ويعنى بها عند أصحاب ذلك التقسيم: الأديان التي تمثل ما كان عليه إبراهيم عليه السلام، وهي اليهودية والنصرانية والإسلام، وأديان غير إبراهيمية، وهي الأديان التي لا تمثل ما كان عليه إبراهيم عليه السلام، وهي باقي الأديان الأخرى.

وهذا التقسيم باطل، لعدد من الأدلة، من أهمها كونه مناقضا لصريح القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: (وَمَنْ ءَايَنَيْهِ أَنْ يَقُومَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ) [البقرة:135]، فهذه الآية صريحة في أن اليهودية والنصرانية لا تمثل ما كان عليه إبراهيم عليه السلام من التوحيد لله تعالى والإيمان به.

وكما في قوله تعالى: (تَنْصِرِينَ ﴿٢٩﴾ فَأَقَمَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا) [آل عمران:67]، يقول الطبري: "هذا تكذيب من الله عز وجل دعوى الذين جادلوا في إبراهيم وملته من اليهود والنصارى، وادّعوا أنه كان على ملتهم، وتبرئة لهم منه، وأنهم لدينه مخالفون، وقضاء منه عز وجل لأهل الإسلام ولأمة محمد صلى الله عليه

(1) انظر: المرجع السابق ص/37.

(2) انظر: المرجع السابق ص/40.

(3) انظر: المرجع السابق ص/42.



وسلم أنهم هم أهل دينه، وعلى منهاجه وشرائعه، دون سائر أهل الملل والأديان غيرهم<sup>(1)</sup>. ومن التقاسيم المختلف في اندراجها ضمن المسار المحرم: تقسيم الأديان إلى أديان سماوية، ويعنى بها اليهودية والنصرانية والإسلام، وأديان أرضية، ويعنى بها الأديان التي وضعها البشر من تلقاء أنفسهم. فقد ذهب بعض المعاصرين إلى أنه لا يصح إطلاق وصف الأديان السماوية على اليهودية والنصرانية؛ لأنها أديان محرفة، فليس لها علاقة بالوحي المنزل من السماء<sup>(2)</sup>.

واستدلوا على قولهم بعدد من الأدلة، منها: أن هذا الإطلاق لا أصل له في نصوص الكتاب والسنة ولا في كلام أهل العلم، ومنها: أن الدين عند الله واحد وليس متعددًا، كما في قوله تعالى: (أَلَمْ تَلِكْ أَلْعَلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) [آل عمران:19].

ولكن هذا الإطلاق غير صحيح، والأقرب أن يقال إن قصد بالأديان السماوية أن أصل تلك الأديان -اليهودية والنصرانية والإسلام- نازل من السماء، فلا شك في صحة هذا الوصف، ولا إشكال فيه.

وإن قصد بالأديان السماوية ما عليه اليهود والنصارى اليوم من عقائد محرفة، وكتب مبدلة، فهذا إطلاق باطل؛ لأن التحريف الذي أصاب هاتين الديانتين قطع الصلة بين واقعهما الحالي وبين السماء، فلم تعد سماوية أبداً، بل هي بحالها المحرف أديان أرضية، ابتدعها أحبارهم ورهبانهم.

وأما ما استدل به المانعون من استعمال ذلك التركيب، فهو غير صحيح، أما كون ذلك التركيب ليس له أصل في نصوص الكتاب والسنة ولا في كلام العلماء فهو غير موجب للمنع والتحريم؛ لأن التعبير عن الأديان وتقسيمها ليس أمراً توقيفياً، فلا يشترط فيه وروده في النصوص الشرعية.

ومع ذلك فقد ورد في النصوص إطلاق لفظ الأديان بصيغة الجمع على الأديان المنزلة من عند الله، ومنها قوله ﷺ: "أما إنه ليس من أهل الأديان أحد يذكر الله هذه الساعة غيركم"<sup>(3)</sup>.

وأما قولهم بأن الدين عند الله واحد، وهو الإسلام، فلا منازعة في ذلك، ولكن هذا لا يستلزم المنع من إطلاق لفظ الأديان بصيغة الجمع على مجموع الأديان التي أنزلها الله من عنده.

وفائدة هذا الأصل: أن الدارس المسلم يملك من خلاله معياراً يعينه على التعامل الصحيح مع التقاسيم الكثيرة التي يجدها أمامه في المصنفات التي تتناول الأديان وتاريخها وأنواعها، فلا يقع في مخالفة الأصول الشرعية، ولا ينكر ما يمكن أن يكون مقبولاً في الشرع وفي العلم.

(1) جامع البيان عن تأويل أي القرآن (485/5).

(2) انظر: الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان، بكر أبو زيد ص/45، وشرح العقيدة الطحاوية، صالح آل الشيخ (92/2).

(3) أخرجه أحمد (3760).

### الخاتمة

بعد الانتهاء من هذه الجولة العلمية في غمار الأصول الشرعية في دراسة الأديان وما يناقضاها فقد خرجت بعدد من النتائج والتوصيات أجمالها فيما يلي:

**الأمر الأول:** غزارة المضامين الشرعية المتعلقة بدراسة الأديان، فمن الواجب على الباحثين الشرعية استخراجها وإبرازها وتصنيفها وخدمتها علمياً.

**الأمر الثاني:** ضرورة الاهتمام بالأصول الشرعية الضابطة للعلوم، فهذه الأصول تعد قواعد صلبة تحاكم إليها ما تنتحه العقول البشرية حول العلوم المختلفة.

**الأمر الثالث:** أن الأصول الشرعية بالمتعلقة بدراسة الأديان تتصف بالتنوع والشمول والاستيعاب، فقد ظهر من خلال البحث أن بعضها متعلقة بأصول الدين ومكوناته، وبعضها متعلق بمقارنة الأديان والعلاقة فيما بينها، وبعضها متعلق بمنهج دراسة الأديان

**الأمر الرابع:** ضرورة الاهتمام بالأصول الغربية في دراسة الأديان، المناقضة للأصول الشرعية، وإفراد كل أصل منها بما يخدمه من الأبحاث والدراسات.

### قائمة المراجع

1. الإبطال لنظرية الخلط بين دين الاسلام وغيره من الأديان، بكر أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، ط1، 141هـ
2. الآثار الباقية عن القرون الخالية، البيروني، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م.
3. الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، ت/ أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
4. آراء المستشرقين حول القرآن الكريم وتفسيره، عمر رضوان، دار طبية، ط1، 1992م.
5. أسرار الديانات القديمة، أس ميغوليفسكي، ت/حسان مخائيل اسحق، دار علاء الدين، ط1، 2012م .
6. الإسلام في عصر العلم، محمد فريد وجدي، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون بيانات.
7. الأنثروبولوجيا الاجتماعية للأديان، كلود ريفير، ت/أسامة نبيل، المركز القومي للترجمة، ط1، 2015م.
8. بحوث في مقارنة الأديان، أحمد السايح، دار الثقافة ، الدوحة، بدون بيانات أخرى.
9. بدائع الفوائد، ابن القيم، ت/ علي العمران، دار عالم الفوائد، ط1.
10. تاريخ الأديان وفلسفتها، طه الهاشمي، دار مكتبة الحياة، ط1، 1963م .
11. تاريخ الأديان، محمد حسن خليفة، دار الثقافة العربية، ط1، 2002م.
12. تحقيق ما للهند من مقبولة في العقل أو مردولة، البيروني، الهيئة العامة لقصور المعرفة، ط1، 2003م.
13. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، ت/ سامي سلامة، دار طبية، ط2، 1420هـ

14. التوحيد، مضامينه على الفكر والحياة، إسماعيل الفاروقي، ت/ السيد عمر، مدارات للنشر والأبحاث، ط1، 1435هـ.
15. جامع البيان في تأويل آي القرآن، ابن جرير الطبري، مكتب التحقيق بدار هجر، ط1.
16. جامع العلوم والحكم، ابن رجب، ت/ شعيب الأنثوط، مؤسسة الرسالة، ط7، 1422هـ.
17. درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ت/ محمد رشاد سالم، طبع جامعة الإمام محمد، ط1، 1403هـ.
18. الديانات، هيرفه روسو، ت/مترى شماس، المنشورات العربية، بدون بيانات .
19. ديانات العصر الحجري الحديث، جاك كوفان، جاك كوفان، ت/ سلطان محيسن، دار دمشق، ط1، 1988م .
20. الدين الأسس، مالوي ناي، ت/هند عبدالستار، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2009م .
21. الدين بحوث ممهدة لدراسة الأديان، محمد دراز، دار القلم، 1990م .
22. الدين والبناء الاجتماعي، نبيل السمالوطي، دار الشروق، ط1، 1981م .
23. شرح العقيدة الطحاوية، صالح آل الشيخ، مكتبة دار الحجاز، ط1433هـ.
24. الصابئة المندائيون"، الليدي دراوور، مكتبة الأندلس، ط1، 1969م .
25. الصابئون حرائيين ومندائيين، رشدي عليان، جماعة بغداد، ط1، 1976م .
26. علم الاجتماع ومدارسه، مصطفى الخشاب، بدون بيانات.
27. العلم المرح، نيتشه، ت/حسان بورقية، أفريقيا الشرق، ط1، 1993م .
28. الغضن الذهبي، جيمس جورج فريزر، ت/ محمد زياد كبة، دار كلمة، ط1، 2011م .
29. فلسفة الدين في الفكر الغربي، إحسان الحيدري، دار الرافدين، لبنان، ط1، 1434هـ.
30. الفلسفة وقضايا الحياة - حوارات مع براتراند رسل، ت/علي مصباح، دار المعرفة للنشر، ط1، 2004م.
31. في الدين المقارن، محمد كمال جعفر، دار الكتب الجامعية، ط1، 1970م.
32. قصة الأنثروبولوجيا، حسين فهميم، عالم المعرفة، ط1، 1986م .
33. قصة الحضارة، ول ديورانت، ت/حمد بدران، دار الجيل، بيروت، 1414هـ.
34. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، جمع عبدالرحمن بن قاسم، جامعة الإمام، 1418هـ.
35. المدخل إلى الأنثروبولوجيا، وسام العثمان، دار الأهالي، ط1، 2002م.
36. مدخل لدراسة الأديان، عبدالله سمك، مركز العصر للدراسات الاستراتيجية، ط1.
37. المستقبل للإسلام، محمد فريد وجدي، دار الكتاب العربي، بيروت .

38. معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، ت/ عثمان جمعة ضميرية، دار طبية، ط4، 1417هـ
39. الموافقات، الشاطبي، ت/ مشهور آل حسن، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ.
40. الموسوعة الفلسفية، لجنة من العلماء السوفيات، ت/ سمير كرم، دار الطليعة، ط2، 2006م .
41. نحو فلسفة علمية، زكي نجيب، مكتبة الأنجلو، ط الأولى، 1958م.
42. هداية الحيارى، ابن القيم، ت/ مشهور آل حسن، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ.
43. وهم المستقبل، فرويد، ت/ جورج طرابيشي، دار الطليعة، ط5، 2010م .

## The principles of shariaa on which the study of religions is based

Dr. Soltan Ibn Abd El Rahman El Emiry  
*Assistant Professor in the  
Department of Theology in  
Umm Al-Qura University in Makkah*

**Abstract.** the idea of this research paper concerns compiling and presenting Shariah-based foundational principles that a researcher must rely on and utilize when studying other religions. This is for him to exercise discernment during his research and be precise in his scholarly work as he either adopts or critiques certain positions.

Thus, this research paper adopts a dual approach, which is critical in highlighting which principles one must be wary and steer clear of and constructive in providing the researcher with Shariah-based foundational principles he must rely on while studying other religions.

I have relied on inductive, comparative, and critical methodological approaches in this research paper.

I have concluded this research paper with several findings, among them being: the importance of being concerned with Shariah-based foundational principles for all sciences, along with the great number of Shariah-related implications connected to the study of the science of religions. It was also concluded that it is essential to be wary and critical of modern western methods of studying religions and dedicating a critical study focused on each of their methods.

Keywords: Foundational principles – Religion – Shariah – Deficiencies - Religions